و (الاستفهام) كل منهما (له صدر الكلام) قال الرضي تقديم المفعول على الفعل والفاعل ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وذلك لمراعاة أصل الواو اذ هي في الاصل للعطف لوضعها اثناء الكلام

﴿باب المفعول الذي لم يسم﴾ أي لم يذكر (فاعله)

وأقيم هو مقامه ولهذا جعله تلو في الترتيب بل هو عند بعضهم من قبيل الفاعل وأشار الى تعريفه بقوله (وهو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (الذي لم يذكر معه فاعله) لغرض من الاغراض (وأقيم هو) أي ذلك المفعول (مقامه) أي الفاعل في اسناد الفعل اليه فلبس لباس ذلك الفاعل وأعطى أحكامه كما قال (فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا أو) صار (عمدة بعد ان كان فضلة) يتم الكلام بدونه ومتصلا بالفعل بعد ان كان منفصلا عنه (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام فاعله وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) له (ان كان مؤنثا) حقيقيا (نحو ضربت هند) والاصل ضرب زيد هندا فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه في الاسناد اليه فصار مرفوعا وأنث الفعل له كما يؤنث اذا كان الفاعل مؤنثا فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج الى تمييز احدهما عن الآخر فغير لفظه عن صيغته الاصلية كما سياتي فزال اللبس (و) كذا حال (نحو اذا زلزلت الارض) لكن التأنيث في هذا جائز لا واجب (ويجب ان لا يلحق الفعل) المبني للمفعول (علامة تثنية أو جمع ان كان) المفعول الذي لم يسم فاعله (مثنى أو مجموعا) أو ما في معناهما كما يجب ذلك في الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) وضرب نسوة ولا يقال ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون ولا ضربن النسوة ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله

ألفيتا عيناك عند القفا ❊ أولى فاولى لك ذا واقيه

(و) كما يسمى المفعول الذي لم يسم فاعله (يسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة) لابن مالك قال أبو حيان ولم أرها لغيره قال المؤلف كغيره هي (أحسن) لانها أوضح في بيان المراد (وأخصر) من الاولى والمعرب ينبغي له أن يختار الاحسن والاخصر قال ابن هشام هي أولى لان نائب الفاعل يكون مفعولا وغيره ولان المنصوب في نحو أعطي زيد دينارا يصدق عليه أنه مفعول ما لم يسم فاعله وليس مرادا ونوزع فيما قاله بان الاولى صارت علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شئ ولا يدخل فيه غيره (ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول) للاشعار بان اسناده اليه على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضا (الفعل المجهول) والفعل المبني للمجهول للجهل بفاعله (والفعل الذي لم يسم فاعله) وقد أشار الى ما لا تتأتى الانابة بدونه بقوله (فان كان الفعل) الذي

الاستفهام له صدر الكلام

﴿باب المفعول الذي لم يسم فاعله﴾

وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله وأقيم هو مقامه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة فلا يجوز حذفه ولا تقديمه على الفعل ويجب تأنيث الفعل ان كان مؤنثا نحو ضربت هند ونحو اذا زلزلت الارض ويجب ان لا يلحق الفعل علامة تثنية أو جمع ان كان مثنى أو مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون ويسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة أحسن وأخصر ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول والفعل المجهول والفعل الذي لم يسم فاعله فان كان الفعل

يبنى له (ماضيا) مجردا كان أو مزيدا فيه (ضم أوله وكسر ما قبل آخره) لفظا كضرب أو تقديرا عند ارادة اسناده اليه (وان كان مضارعا ضم) أيضا (أوله) الذى هو حرف المضارعة حملا له على الماضى (وفتح ما قبل آخره) لفظا أو تقديرا ليعتدل الضم بالفتح فى المضارع الذى هو أثقل من الماضى فان كان مفتوحا فى الاصل بقى عليه وكذا اذا كان أوله مضموما فى الاصل (نحو ضرب زيد) مثال للماضى المبنى للمفعول (ويضرب زيد) مثال للمضارع المبنى للمفعول (فان كان الماضى مبدوا بتاء زائدة) معتادة سواء كانت للمطاوعة أولا (ضم أوله و) كذا (ثانيه) تبعا للاول (نحو تعلم) العلم (وتضورب) فى الدار بضم أولهما وثانيهما وقلب الالف فى الثانى واوا لوقوعها بعد ضمة وانما ضم ثانيه لانه لو بقى على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبنى للفاعل (وان كان) الماضى (مبدوا بهمزة وصل ضم أوله و) كذا (ثالثه) تبعا لاوله فى الضم (نحو انطلق) به (واستخرج) المال بضم أولهما وثالثهما لانه لو بقى ثالثهما على فتحه لالتبس فى الدرج بالامر فى مثل انطلق واستخرج وأما اختير وانقود بكسر ثالثهما مع أنهما مبدوآن بهمزة الوصل فأصلهما اختير وانقود بضم التاء والقاف (وان كان الماضى معتل العين) وأعل (فلك) فيه ثلاث لغات (كسر فائه) باخلاص (فتصير عينه ياء نحو قيل) مما عينه واو واعلاله بالنقل والقلب لان أصله قول نقلت حركة الواو الى ما قبله بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) نحو (بيع) مما عينه ياء واعلاله بالنقل فقط لان أصله بيع نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد اسكانه وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه هى اللغة المشهورة (ولك) أيضا (اشمام الكسرة الضمة و) معنى الاشمام هنا (هو خلط الكسرة) أى شوب كسرة فاء الفعل (بشئ من صوت الضمة) من غير تغيير للياء ولهذا قيل ينبغى أن يسمى روما مع ان الفراء قد عبر به وهذه اللغة تلى الاولى فى الفصاحة وبها قرأ ابن عامر والكسائى فى قيل وغيض واللغة الثالثة هى عكس الاولى واليها أشار بقوله (ولك ضم الفاء) باخلاص (فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول وبوع) أصلهما قول وبيع حذفت حركة العين فيهما وقلبت الياء واوا فى الثانى لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه اللغات الثلاث انما تجوز عند أمن اللبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول باحدها اجتنب ما حصل به اللبس نحو خاف فانه اذا اسند الى تاء الضمير يقال خفت بكسر الخاء فاذا بنى للمفعول فان كسرت حصل اللبس فيجب ضمه فيقال خفت هذا مذهب ابن مالك وأما غيره فجوز ما حصل به اللبس بمرجوحية ولم يجعله ممنوعا لحصول الالباس فى نحو مختار ومضار ولم يتعرض المؤلف لفعل الامر لان صيغته لا تبنى للمفعول لفساد المعنى وشرط الفعل الذى يبنى له أن يكون متصرفا تاما فالجامد لا يبنى له باتفاق وكذا الفعل الناقص عند البصريين وأما الفعل اللازم فبنائه للمفعول قليل

ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره وان كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره نحو ضرب زيد ويضرب زيد فان كان الماضى مبدوا بتاء زائدة ضم أوله وثانيه نحو تعلم وتضورب وان كان مبدوا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه نحو انطلق واستخرج وان كان الماضى معتل العين فلك كسر فائه فتصير عينه ياء نحو قيل وبيع ولك اشمام الكسرة الضمة وهو خلط الكسرة بشئ من صوت الضمة ولك ضم الفاء فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول وبوع

(والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر) كما ان الفاعل كذلك (فالظاهر) يرفعه الماضى والمضارع وعلى كل منهما فرفعه اما بالضمة (نحو واذا قرئ القرآن) (و) نحو (ضرب مثل و) نحو (قضى الامر) أو بالالف نحو أكرم الرجلان أو بالواو نحو (قتل الخراصون و) نحو (يعرف المجرمون و) النائب (المضمر) المتصل اثنتا عشرة كلمة على ما مر (نحو ضربت) بضم التاء والضاد وسكون الباء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده فى محل رفع على انه نائب الفاعل وأصل المثال ضربنى زيد فحذف الفاعل وأقيم المفعول وهو الياء مقامه فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعدل الى ما يرادفه وهو تاء المتكلم وغيرت صيغة الفعل لما مر فصار المثال كما ترى وقس عليه غيره (وضربنا) بضم الضاد وسكون الباء فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره فى محل رفع على انه نائب الفاعل (وضربت) بضم الضاد وسكون الباء وفتح التاء فالتاء ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب فى محل رفع على انه نائب الفاعل فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريحا لاشتمالها على أعرف الضمائر وهى باعتبار كونها مفردة أصل لكونها مثناة أو مجموعة والبقية أشار اليها بقوله (الى آخر ما تقدم) فى فصل الضمير وهى ضربت بكسر التاء وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربت وضربا وضربوا وضربن (لكن يبنى الفعل) فى جميع هذه المثل (للمفعول) بان يضم اوله ويكسر ما قبل آخره لانه ماض (ويغوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من أربعة الاول) منها (المفعول به كما تقدم) أمثلته من الظاهر والمضمر وهو النائب عن الفاعل بالاصالة ولهذا تقدمه نعم لا تجوز نيابة المفعول الثانى من باب ظن ولا الثالث من باب أعلم ولا الثانى من باب أعطى ان أوقع فى لبس (الثانى الظرف) المختص المتصرف مكانا كان أو زمانيا فالاول (نحو جلس امامك و) الثانى نحو (صيم رمضان الثالث الجار والمجرور) بشرط الاختصاص وان لا يلزم الحرف الجار وجها واحدا فى الاستعمال كمذورب ولم يكن للتعليل (نحو ولما سقط فى أيديهم) وظاهر كلامه ان النائب هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك والتحقيق انه المجرور فقط لانه المفعول حقيقة والجار انما جىء به لايصال معنى الفعل الى الاسم (الرابع المصدر) المختص المتصرف (نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة) ونحو فمن عفى له من أخيه شىء اى عفو ما من جهة أخيه (ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو للنيابة لشدة شبهه بالفاعل فى توقف الفعل عليه فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الامير ضربا شديدا فى داره تعين فى هذا المثال زيد للنيابة ومع عدمه فالجميع سواء فى جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لاحدها على الآخر وينبغى كما قيل ان كل ما كان عناية المتكلم بذكره أشد هو أولى بالنيابة

وقد

والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو واذا قرئ القرآن وضرب مثل وقضى الامر وقتل الخراصون ويعرف المجرمون والمضمر نحو ضربت وضربنا وضربت الى آخر ما تقدم لكن يبنى الفعل للمفعول ويغوب عن الفاعل واحد من أربعة الاول المفعول به كما تقدم الثانى الظرف نحو جلس أمامك وصيم رمضان الثالث الجار والمجرور نحو ولما سقط فى أيديهم الرابع المصدر نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده

وقد نقل عن سيبويه مثل هذا وان وجد المفعول به وأشار بقوله (غالبا) الى ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة ابن جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقول الشاعر

أتيح لى من العدا نذيرا ❁ به وقيت الشر مستطيرا

وأجيب بان القراءة شاذة والبيت ضرورة وباحتمال ان النائب فى الآية ضمير مستتر فى الفعل عائد الى الغفران المفهوم من قوله تعالى يغفروا أى ليجزى الغفران قوما فما أقيم الا المفعول به غايته انه المفعول الثانى وهو جائز (واذا كان الفعل) المبنى للمفعول (متعديا لاثنين) أصلهما المبتدأ والخبر تعين نيابة الاول على الاصح ونصب الثانى نحو ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيدا قائم أو ليس أصلهما ذلك (جعل أحدهما نائبا عن الفاعل) والاولى نيابة الاول (وينصب الثانى) أى الاخر وجوبا لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا (نحو أعطى زيد درهما) وأعطى زيدا درهم وان يكنه فهو منصوب المحل وعلة ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه وقد تقدم ان الثانى من باب أعطى يمتنع اقامته ان أوقع فى لبس

﴿ باب المبتدأ والخبر ﴾

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (العارى) أى المجرد (عن) شئ من (العوامل اللفظية) الناسخة للابتداء أو غيرها حقيقة أو حكما فخرجت الاسماء التى لم تركب لانها وان تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة اذ لا اسناد فيها والمرفوع بناسخ أو غيره لعدم تجرده ودخل نحو حسبك فى نحو بحسبك درهم لان الحرف الزائد فى حكم العدم وشمل التعريف نوعى المبتدأ أعنى ماله خبر نحو زيد قائم وماله مرفوع أغنى عن الخبر نحو أقائم زيد لصدق التعريف على كل منهما واحترز باللفظية عن العامل المعنوى وهو الابتداء الذى هو تجرد الاسم للاسناد فان الصحيح انه العامل فى المبتدأ ومراد المؤلف بغيره بالعارى الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظى فاندفع ما قيل ان المبتدأ ان لم يكن له عامل لفظى حتى يقال انه ما عرى أو تجرد من عامل لفظى وفى كلام المؤلف هنا وفيما قبله استعمال الحكم قيدا فى التعريف (وهو قسمان) بالاستقراء (ظاهر ومضمر) منفصل وتقدم بيان المراد بكل منهما (فالمضمر) اثنا عشر ضميرا منفصلا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وهى (أنا) للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (واخواته التى تقدمت فى فصل المضمر) وهى نحن لمثناه وجمعه وأنت للمذكر المخاطب وأنت للمؤنثة المخاطبة وانتما للمثنى المخاطب مطلقا وانتم لجمع المذكر المخاطب وانتن لجمع المؤنث المخاطب وهو للمذكر الغائب وهى للمؤنثة الغائبة وهما للمثنى الغائب مطلقا وهم لجمع المذكر الغائب وهن لجمع المؤنث الغائب

غالبا واذا كان الفعل متعديا لاثنين جعل أحدهما نائبا عن الفاعل وينصب الثانى نحو أعطى زيد درهما

﴿ باب المبتدأ والخبر ﴾ المبتدأ هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية وهو قسمان ظاهر ومضمر فالمضمر أنا وأخواته التى تقدمت فى فصل المضمر

(و) المبتدأ (الظاهر قسمان) لا ثالث لهما (مبتدأ) مسند اليه (له خبر) مذكور أو محذوف وهو الاكثر في كلامهم (ومبتدأ) مسند لا خبر له بل (له مرفوع) فاعلا كان أو نائبه (سد مسد الخبر) اى استغنى به عن ذكر الخبر لا بمعنى ان الخبر حذف فسد هذا مسده وشرط هذا المرفوع أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا (فالاول) الذى له خبر (نحو) الله ربنا ومحمد في (الله ربنا ومحمد رسول الله) ومنه نحو وأن تصوموا خير لكم (والثانى) الذى لا خبر له (هو) الوصف الرافع لمكتفى به ومنه (اسم الفاعل واسم المفعول اذا تقدم عليهما نفى) بحرف أو فعل أو اسم (أو استفهام) بحرف أو اسم مثال اسم الفاعل المحبوب بالاستفهام (نحو أقائم زيد) أراغب أنت (و) بالنفى نحو (ما قائم الزيدان) أو انتما (و) مثال اسم المفعول المحبوب بالاستفهام نحو (هل مضروب العمران) او انتما (و) بالنفى نحو (ما مضروب العمران) او أنتم وانما استغنى هذا الوصف عن الخبر لانه فى معنى الفعل بدليل انه لا يصغر ولا يوصف ولا يخبر عنه فكذا ما فى معناه ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفى به نحو قائم أبوا زيد أو كان الوصف رافعا الضمير غير منفصل نحو قائمون الزيدون أو لم يتقدمه استفهام أو نفى لم يكن مبتدأ ولما فرغ من تعريف المبتدا وتنوعه أخذ يذكر ما هو كالشرط له فقال (ولا يكون المبتدأ) الذى هو مسند اليه (نكرة) لان الغرض من الاخبار الافادة وهى منتفية اذا كان المبتدأ نكرة (الا) اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب من المعرفة ويحصل التخصيص فى الغالب (بمسوغ) للابتداء (والمسوغات) له (كثيرة) أنهاها بعضهم الى نيف وثلاثين (منها ان يتقدم على النكرة نفى أو استفهام) فيجوز الابتداء بها فالنفى (نحو ما رجل قائم) لان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى أفادت عموم الافراد وشمولها فتمحضت وتخصصت بذلك الشمول اذ لا تعدد فى جميع الافراد بل المجموع أمر واحد وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة (و) الاستفهام نحو (هل رجل جالس وقوله تعالى أإله مع الله ومنها أن تكون) النكرة (موصوفة) بصفة يحصل بها التخصيص مذكورة كانت (نحو ولعبد مؤمن خير) فان العبد يتناول المؤمن والكافر فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فجعل مبتدأ وخير خبره أو محذوفة نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وتخصص بصفة محذوفة أى السمن منوان منه بدرهم ومنه على أحد التقديرين شر أهر ذا ناب أى عظيم وفى معنى وصفها تصغيرها نحو رجيل عندك لانه بمعنى رجل حقير عندك (ومنها أن تكون مضافة) الى نكرة أو معرفة والمضاف لا يتعرف بالاضافة (نحو خمس صلوات كتبهن الله) ومثال لا يخل وغير لك لا يجود نحو خمس مبتدأ وهو نكرة لتخصيصه بالاضافة وجملة كتبهن الله خبره (ومنها أن يكون الخبر ظرفا) مختصا باضافته الى اسم يصلح للاخبار عنه (أو جارا ومجرورا) كذلك

والظاهر قسمان مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر فالاول نحو الله ربنا ومحمد رسول الله والثانى هو اسم الفاعل واسم المفعول اذا تقدم عليهما نفى او استفهام نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان هل مضروب العمران وما مضروب العمران لا يكون المبتدأ نكرة الا بمسوغ والمسوغات كثيرة منها ان يتقدم على النكرة نفى أو استفهام نحو ما رجل قائم وهل رجل جالس وقوله تعالى أإله مع الله ومنها أن تكون موصوفة نحو ولعبد مؤمن خير ومنها أن تكون مضافة نحو خمس صلوات كتبهن الله ومنها ان يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا

حال

حال كونها (مقدمين على النكرة نحو عندك رجل وفي الدار امرأة) فرجل مبتدأ وكذا امرأة وما قبلهما هو الخبر وانما ساغ الابتداء بالنكرة لتخصيصها بتقدم الخبر المذكور لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة فلو كان الخبر غير ظرف أو ظرفا عريا عن الاختصاص المذكور نحو عندي رجل مال أو غير مقدم لم يصح الابتداء بالنكرة واشتراطه هنا كغيره في الخبر التقديم يقتضي ان له مدخلا في التسويغ وجزم في المغني بان التقديم هنا انما هو لدفع الباس الخبر بالصفة (و) من الاخبار بالظرف المقدم (نحو قوله تعالى ولدينا مزيد) وبالجار والمجرور المقدم نحو (وعلى أبصارهم غشاوة) وذهب بعضهم الى ان مدار صحة وقوع المبتدا نكرة على حصول الفائدة لا على المسوغات التي ذكرت اذ لا يخلو عن تكلف وضعف وهو ظاهر عبارة الالفية فاذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقض الساعة اذا كان المخاطب لا يعرف ذلك (وقد يكون المبتدأ مصدرا مؤولا من أن والفعل) وان كان في الصورة الظاهرة غير اسم (نحو وأن تصوموا خير لكم) فأن تصوموا مبتدأ الان تأويله (أي صومكم) و(خير لكم) خبره (والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة) مفردا كان او جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا (مع مبتدا) غير الوصف المستغنى عن الخبر فخرج بذكر المبتدا مرفوع الفعل من الفاعل او نائبه لانه ليس متما للفائدة مع مبتدا بل مع فعل وبالقيد الذي زدته وبه صار الحد مانعا مرفوع الوصف المذكور لانه وان تمت به الفائدة مع مبتدا لكن هذا المبتدا هو الوصف المذكور وقد مر ان هذا الوصف لا خبر له وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه وهو غير جامع لعدم شموله لقائم من نحو زيد أبوه قائم اذ لا يصدق عليه انه جزء تمت به الفائدة مع مبتدئه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب (وهو قسمان) كالمبتدا (مفرد) وهو هنا في مقابلة الجملة وشبهها اذ المفرد له اطلاقات أربعة كما بينت ذلك في الحدود وشرحها (وغير مفرد) من الجملة وشبهها (فالمفرد) تجب مطابقته للمبتدا حيث ما أمكن افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا (نحو زيد قائم) وهند قائمة (والزيدان قائمان) والهندان قائمتان (والزيدون قائمون) والهندات قائمات (وزيد أخوك) وهند اختك واذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث فيقال هند وزيد قائمان ولا يقال قائمتان ثم المفرد ان كان جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدا الا ان اول بمشتق نحو زيد أسد بمعنى شجاع وان كان مشتقا يتحمل ضميره مالم يرفع الظاهر نحو زيد قائم ابوه او قائم أنت اليه ويجب ابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير من هو له عند خوف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو (وغير المفرد) ثلاثة اشياء (اما جملة) ذات رابط يربطها بالمبتدا مالم تكن عينه والا كانت اجنبية عنه (اسمية) ان صدرت باسم (نحو زيد جاريته

مقدمين على النكرة نحو عندك رجل وفي الدار امرأة ونحو قوله تعالى ولدينا مزيد وعلى أبصارهم غشاوة وقد يكون المبتدأ مصدرا مؤولا من ان والفعل نحو وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع مبتدا وهو قسمان مفرد وغير مفرد فالمفرد نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وغير المفرد اما جملة اسمية نحو زيد جاريته

ذاهبة) فزيد مبتدأ اول وجاريته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدا الثانى والثانى وخبره جملة اسمية فى محل رفع على انها خبر الاول والرابط بين المبتدا الاول وخبره الهاء من جاريته وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغرى وكبرى (و) مثله (نحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير) اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا فلباس مبتدأ اول والتقوى مضاف اليه وذلك مبتدأ ثان وخير خبره والجملة الاسمية خبر المبتدا الاول والرابط اسم الاشارة (و) نحو (قل هو الله أحد) اذا قدر هو ضمير الشأن فهو مبتدأ والله مبتدأ ثان وأحد خبره والجملة خبر المبتدا الاول ولا رابط فيها اكتفاء بالربط المعنوى اذ مفهومها هو المراد بالمبتدا ومثل ذلك قولهم هجير ابى بكر لا اله الا الله (واما جملة فعلية) ان صدرت بفعل (نحو زيد قام ابوه) فقام أبوه جملة فعلية خبر المبتدا الذى هو زيد والرابط بينهما الهاء من ابوه والمثال مركب من صغرى وكبرى أيضا (و) مثله نحو (قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء) فربك مبتدأ وجملة يخلق ما يشاء خبره والرابط الضمير المستتر فى يخلق وكذا جملة يقبض ويبسط ويتوفى الانفس من قوله تعالى (والله يقبض ويبسط) ومن قوله تعالى (الله يتوفى الانفس) ولم يذكر الجملة الشرطية لرجوعها اليها وقد أفهم كلامه انه لا يشترط فى الجملة ان تكون خبرية كما فى الصلة والصفة فيصح وقوع الخبر جملة طلبية نحو زيد اضربه أو لا تضربه خلافا لمن منع ذلك نظرا الى ان الخبر ما احتمل الصدق والكذب قال ابن هشام وغيره وهو وهم منشأه اشتباه الخبر مقابل الانشاء بالخبر قسيم المبتدا لاتفاقهم على ان هذا أصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام على جواز أين زيد وكيف عمرو مما لا يحتمل الصدق والكذب (واما شبه الجملة) فى حصول الفائدة (وهو الظرف) الزمانى والمكانى (والجار والمجرور) التامان (فالظرف) المكانى التام يقع خبرا عن الذات (نحو زيد عندك) وعن اسم المعنى نحو العلم عندك (و) الزمانى التام يقع خبرا عن المعنى نحو (السفر غدا) ويمتنع وقوعه خبرا عن الذات فلا يقال زيد اليوم كما سيأتى (و) من الاخبار بالظرف (قوله تعالى والركب أسفل منكم و) أما (الجار والمجرور) التام فهو (نحو زيد فى الدار وقوله تعالى الحمد لله) فلو كان الظرف أو الجار والمجرور غير تام بان لم يقعا خبرا فلا يجوز زيد أمس ولا زيد بك لعدم حصول الفائدة (ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا بمحذوف وجوبا) واختلف فى ذلك المحذوف فمنهم من قدره فعلا نظرا الى أن المقدر عامل فى لفظ الظرف وفى محل الجار والمجرور وأصل العمل للفعل ومنهم من قدره اسما نظرا الى أن المقدر هو الخبر فى الحقيقة والاصل فى الخبر الافراد ورجحه ابن مالك وتبعه المؤلف ولهذا قال (تقديره كائن أو مستقر) قال بعض المتأخرين وهذا هو الحق اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة فاذا أريد المجاز وهو استقراره فى الماضى قدر استقر لا مستقر وقد قال

ذاهبة وقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير وقل هو الله أحد واما جملة فعلية نحو زيد قام أبوه وقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء والله يقبض ويبسط الله يتوفى الانفس واما شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور فالظرف نحو زيد عندك والسفر غدا وقوله تعالى والركب أسفل منكم والجار والمجرور نحو زيد فى الدار وقوله تعالى الحمد لله ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا بمحذوف وجوبا تقديره كائن أو مستقر

السعد التفتازاني الانصاف أن المفهوم من نحو زيد في الدار انه ثابت فيها أو مستقر لا ثبت أو استقر انتهى واذا قدر كائن فهو من كان التامة والظرف بالنسبة اليه لغو والا لزم التسلسل ويسمى هذا الظرف ظرفا مستقرا بفتح القاف لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله وقيل لتعلقه بالاستقرار ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كونا خاصا كقائم وجالس الا لدليل وحينئذ يكون الحذف جائزا لا واجبا فاشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه كما في المغني (ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم) ولا عمرو غدا لعدم الفائدة فان كانت الذات عامة واسم الزمان خاصا نحو صن في شهر رمضان أو في زمان طيب جاز لحصولها بتخصيص الزمان ولك أن تقول اذا كان المعتبر لوقوع اسم الزمان خبرا عن الذات هو التخصيص فلا فرق بين أن يكون المبتدأ عاما أو خاصا كما في نحو زيد في يوم طيب أو يوم شاك (ولا يخبر به) أي بظرف الزمان (عن المعاني) اذا كان الحدث غير مستمر (نحو الصوم اليوم والسفر غدا) والا فلا لعدم حصول الفائدة نحو طلوع الشمس يوم الجمعة (و) أما (قولهم الليلة الهلال) بنصب الليلة والهلال خبر ونحو ذلك مما ظاهره انه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (مؤول) بتقدير مضاف الى اسم الذات أي رؤية الهلال وشرب الخمر ليكون معنى وقيل لا حاجة الى تقدير في مثال المتن لشبه الهلال باسم المعنى من جهة انه يحدث في وقت دون آخر وان رفع لفظ الليلة كان التقدير الليلة ليلة الهلال ولا يصح ان نصب لئلا يكون الزمان واقعا في الزمان والاصل ان يخبر عن المبتدا الواحد بخبر واحد كما مر (ويجوز تعدد الخبر) المستقل بدون عطف على الاصح مع كون المبتدا واحدا الان الخبر حكم ولا يمتنع أن يحكم على الواحد باحكام متعددة (نحو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) فهو مبتدأ والبواقي أخبار والمانع للتعدد يقدر مبتدأ لكل خبر وهو خلاف الظاهر ولك ان تقول ان العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح فعلى هذا يلزم على القول بالتعدد دخول العامل الواحد وهو بطريق الاستقلال واللازم باطل وأما مالا يستقل بالخبرية نحو هذا حلو حامض فيجوز باتفاق لانه وان تعدد صورة فهو في الحقيقة خبر واحد لان المعنى هذا مزيج ولهذا يمتنع فيه العطف وان يتوسط المبتدأ بينهما والاصل في الخبر أن يكون مؤخرا عن المبتدأ لانه انما يؤتى به لبيان حال المبتدا والدال على حال الذات متأخر عنها طبعا لكنه قد يقدم بل يجب لغرض كما أشار الى ذلك بقوله (وقد يتقدم) الخبر (على المبتدا) تقدما (جوازا) أي جائزا (نحو في الدار زيد) فزيد مبتدأ وفي الدار خبر مقدم عليه لغرض التخصيص (و) تقدما (وجوبا) أي واجبا (نحو أين زيد) فزيد مبتدأ وأين خبر مقدم وجوبا لان الخبر المفرد اذا تضمن ما له صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه بخلاف ما اذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة فلا يجب تقديمه

ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم وانما يخبر به عن المعاني نحو الصوم اليوم والسفر غدا وقولهم الليلة الهلال مؤول ويجوز تعدد الخبر نحو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقد يتقدم على المبتدا جوازا نحو في الدار زيد ووجوبا نحو أين زيد

نحو زيد من أبوه لان تأخيره لا يخرج من الاستفهامية عما تستحقه من الصدر لان الصدارة انما تعتبر في الكلام الذي فيه ما له صدر الكلام لا في كل كلام (و) نحو (انما عندك زيد) قدم فيه الخبر وهو بالفرض أن يكون المبتدأ محصورا (و) نحو (قوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فأقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبره مقدم وجوبا لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) نحو (في الدار رجل) انما وجب تقديمه لانه المصحح لوقوع النكرة مبتدأ كما هو قضية كلامهم أو لرفع التباس الخبر بالصفة على ما في المغني فان الخبر لو أخر لاحتمل أن يكون صفة للمبتدا الكوفه نكرة محضة فيبقى المخاطب منتظرا للخبر (وقد يحذف كل من المبتدا والخبر) حذفا (جوازا) على خلاف الاصل اذ الاصل فيهما الثبوت لكن جوزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف فمن حذف المبتدا نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها أي فعمله واساءته ومن حذف الخبر نحو أكلها دائم وظلها أي كذلك وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فيما مثل به المؤلف وهو (نحو سلام قوم منكرون) فسلام مبتدأ نكرة لكنه تخصص بالمتكلم فكانه قال سلامي أي سلام من قبلي وخبره محذوف والتقدير (أي سلام عليكم) وقوم خبره مبتدا محذوف أي (انتم قوم منكرون و) قد (يجب حذف) كل منهما فيجب حذف المبتدا في أربع مسائل ذكرتها في شرح القطر وحذف (الخبر) في أربع مسائل أيضا حيث وجد مع القرينة الدالة على حذفه لفظا سدت مسدة الاولى ان يسند الى مبتدا واقع (بعد لولا) الامتناعية الدالة على امتناع الشئ لوجود غيره وانما يجب حذفه اذا كان كونا عاما (نحو لولا انتم لكنا مؤمنين) فانتم مبتدأ وخبره محذوف اشار الى تقديره بقوله (اي لولا انتم موجودون) وانما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهي كلمة لولا لدلالتها على الوجوب ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه فان كان الخبر خاصا فان دلت قرينة على حذفه جاز نحو لولا انصار زيد ما سلم اي لولا أنصار زيد موجودون فدلالة المبتدا على النصرة تدل على ان المحذوف شئ يدل على الحماية وان فقدت القرينة تعين ذكره نحو لولا زيد سالما ما سلم وانظاهر ان الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وأن تقديره لولا أنتم صددتمونا بدليل أنحن صددناكم كما نبه على ذلك ابن هشام وغيره (و) الثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد القسم الصريح) بأن يكون المقسم به نصا في اليمين قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمرك انهم) وايمن الله لأفعلن فعمرك مبتدأ وهو صريح في القسم وخبره محذوف (اي لعمرك قسمي) وانما حذف لدلالة لعمرك عليه ووجب لقيام جواب القسم مقامه فان فقدت صراحة القسم لم يجب حذف الخبر نحو عهد الله لأفعلن (و) الثالثة ان يكون الخبر واقعا (بعد واو) هي نص في (المعية) أي صريحة في المصاحبة (نحو كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ وما صنع

معطوف

واما عند زيد فلا يجوز وقوله تعالى أم على قلوب أقفالها وفي الدار رجل وقد يحذف كل من المبتدا والخبر جوازا نحو سلام قوم منكرون أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون ويجب حذف الخبر بعد لولا نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين أي لولا انتم موجودون وبعد القسم الصريح نحو لعمرك أي انهم لعمرك لقسمي وواو المعية نحو كل صانع وما صنع

معطوف عليه والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف (أى مقرونان) وانما حذف لدلالة واو المعية على المقارنة ووجب لقيام المعطوف مقامه واستشكل بأنه من تتمة المبتدا فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لك أن تقول ان التقدير كل رجل مقترن بصنعته وصنعته مقترنة به ويكون الكلام على هذا جملتين لانه لا يجديك نفعا فى وجوب حذف خبر المعطوف وهو صنعته لعدم سد شئ مسده قال الرضى والظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب (و) الرابعة أن يكون واقعا (قبل الحال التى لا تصلح أن تكون خبرا) عن المبتدا المذكور قبلها وضابطها أن يكون المبتدا مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال أو مضافا الى المصدر المذكور أو الى ما يؤول به (نحو ضربى زيدا قائما) فضربى مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير المفعول المستتر فى كان المحذوفة هى والخبر وما تعلق به وتقدير ذلك (اى) حاصل (اذا كان قائما) أو اذ كان قائما فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذى هو اذا كان او اذ كان عليه وحذف الظرف لدلالة الحال عليه لان الحال تشابه ظرف الزمان ألا ترى ان معنى جاء فى زيد راكبا جاء فى زيد زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر بواسطة ووجب لسد الحال مسده وكان تامة بمعنى ثبت ولا يتعين التقدير المذكور فى المثال لجواز كون الحال فيه من ضمير الفاعل ويكون التقدير اذ كنت أو اذا كنت فتكون كان مسندة الى فاعل الضرب كما أشار الى ذلك الرضى وغيره فلو صلحت الحال للاخبار بها عن المبتدا لم يجب حذف الخبر نحو ضربى زيدا شديد ابل يتعين رفع الحال أو الاتيان بالخبر

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر﴾

وهى على ضربين أفعال وحروف (وتسمى) هذه العوامل (النواسخ) من غير قيد (و) تسمى أيضا (نواسخ الابتداء) لانها تدخل على المبتدا فترفع عنه حكمه أى عمل الابتداء فيه أخذا من النسخ وهو لغة الرفع وتصير هى عاملة فيه لانها عوامل لفظية واللفظى أقوى من المعنوى وكما تنسخ حكم المبتدا تنسخ حكم الخبر (وهى) باعتبار العمل (ثلاثة أنواع) بالاستقراء (الاول ما يرفع المبتدأ) رفعا غير الاول (وينصب الخبر) وهذا اصطفان صنف من الافعال (وهو كان واخواتها) وصنف من الحروف (و) هو (الحروف المشبهة بليس) الاولى الاحرف (و) من الاول (افعال المقاربة و) النوع (الثانى ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر) غير الرفع الاول (وهو ان واخواتها ولا التى لنفى الجنس) نصا وهذه أحرف باتفاق (والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعا وهو ظن واخواتها) وهذه أفعال باتفاق

﴿فصل﴾ فى النوع الاول وبدأ به لبقاء المبتدا الذى هو العمدة على مثل اعرابه (فأما كان واخواتها) وهى هنا ثلاثة عشر فعلا (فانها ترفع المبتدأ) ما لم يلزم التصدير

أى مقرونان وقبل الحال التى لا تصلح أن تكون خبرا نحو ضربى زيدا قائما أى اذا كان قائما

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر﴾

وتسمى النواسخ ونواسخ الابتداء وهى ثلاثة انواع الاول ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان واخواتها والحروف المشبهة بليس والثانى ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو ان واخواتها ولا التى لنفى الجنس والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر وهو ظن واخواتها

﴿فصل﴾ فأما كان واخواتها فانها ترفع المبتدأ

ولا الابتدائية (تشبيها بالفاعل) أي بفاعل الفعل المتعدي (ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلا مجازا (وتنصب الخبر) ما لم يكن جملة طلبية (تشبيها بالمفعول) في توقف الفعل عليه (ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولا مجازا ودخولها على المبتدا والخبر على خلاف القياس لان الاصل في الافعال ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك للحروف وحق هذه الافعال ان تنسب معانيها الى المفردات الا أنهم توسعوا في الكلام فأجروها مجرى الحروف فادخلوها على المبتدا والخبر على نسبة معانيها الى مضمونها ومن ثم سماها الزجاجي حروفا (وهذه الافعال) بالنظر الى عملها هذا العمل المخصوص (على ثلاثة اقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) من رفع الاسم ونصب الخبر (من غير) اعتبار (شرط) فيه مما سيأتي (وهو) ثمانية أفعال (كان) الدالة على ثبوت الخبر للاسم في الزمن الماضي (وأمسى) الدالة على ثبوته له مساء (وأصبح) الدالة على ثبوته له صباحا (وأضحى) الدالة على ثبوته له ضحى (وظل) الدالة على ثبوته له نهارا (وبات) الدالة على ثبوته له ليلا (وصار) الدالة على انتقال الاسم من صفة الى صفة أو من حقيقة الى حقيقة (وليس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالا عند التجرد من القرينة فهذه الثمانية تعمل من غير شرط تقدم نفي أو شبهه عليها مثال كان (نحو وكان الله غفورا رحيما) فكان فعل ماض ناقص والاسم الكريم اسمها وغفورا رحيما خبرها ومثال امسى نحو أمسى زيد فقيها واصبح نحو (فأصبحتم بنعمته اخوانا) واضحى نحو أضحى محمد متعبدا وبات نحو بات زيد متكفا وصار نحو صار الطين خزفا وليس نحو (ليس واسواء) وظل نحو (ظل وجهه مسودا) القسم (الثاني ما يعمل هذا العمل بشرط أن) يكون تاليا النفي او شبهه بأن (يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء وهو أربعة زال) ماضي يزال (وفتئ وبرح وانفك) مثال زال لا زال جنابك محروسا ومثلها ما تصرف منها (نحو ولا يزالون مختلفين) ومثال فتئ نحو ما فتئ العبد خاضعا ولا فتئ حكمك نافذا وبرح نحو ما برح سيادتك متبسما ولا برح ربعك مأنوسا ومثلها ما تصرف منها نحو (لن نبرح عليه عاكفين) ومثال انفك نحو ما انفك زيد مصليا ولا انفك بيتك عامرا (و) من متصرفات زال بعد النهي (قول الشاعر)

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت ✽ ت فانسيانه ضلال مبين

صاح منادى مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا حرف نهي واسم تزل مستتر فيها وجوبا وذاكر الموت خبرها (و) مثالها بعد الدعاء (قوله)

الا يا اسلمي يا دارمي على البلى ✽ (ولا زال منهلا بجرعائك القطر)

فالقطر اسم زال مؤخرا ومنهلا خبرها مقدما وقيد بزال بكونها ماضي يزال لانها ان جاءت مضارعة زال ماضي يزول وزال ماضي يزيل فان الاول منها فعل تام قاصر بمعنى ذهب وانتقل والثاني متعد لواحد بمعنى ما زيل وهذه الاربعة تفيد اتصاف الاسم بالخبر على سبيل

تشبيها بالفاعل
ويسمى اسمها وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول
ويسمى خبرها وهذه الافعال على ثلاثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان الله غفورا رحيما فأصبحتم بنعمته اخوانا وظل وجهه مسودا والثاني ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء وهو أربعة زال وفتئ وبرح وانفك نحو ولا يزالون مختلفين ان نبرح عليه عاكفين وقول الشاعر
صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فانسيانه ضلال مبين
وقوله
ولا زال منهلا بجرعائك القطر

الاستمرار فكان الاسم قابلا للخبر وسبب دلالتها على هذا الاستمرار انها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي صار معناها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت وانما قام النهي والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفي (و) القسم (الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط ان تتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) وتصدق مادمت قادرا (وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر) المضاف اليه الزمان (وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف) المضاف (وهو المدة) وأصل مادمت حيا مدة مادمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية ولهذا افتقر الكلام الى عامل في الظرف تتم به الجملة وامتنع أن يقال ابتداء مادام زيد مقيما فلو قلت ما دام زيد صحيحا كان المنصوب بها حالا لا خبرا وكذا اذا وجدت وكانت مصدرية لا ظرفية نحو عجبت مما دام زيد صحيحا الان المعنى عجبت من دوامه صحيحا لا من مدة دوامه والظرفية تلزمها المصدرية ولا يلزم من وجودها وجود العمل المذكور اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط * واعلم ان خبر هذه الافعال بخبر المبتدا يكون مفردا وجملة ذات رابط يربطها بالاسم وظرفا وجارا ومجرورا متعلقين بمحذوف وجوبا ويجوز تعدده والاصل فيه أن يتأخر عن الاسم والعامل (ويجوز في خبر هذه الافعال) كلها (أن يتوسط بينها وبين اسمها) على خلاف الاصل لقوة عملها نظرا الى كونها أفعالا الا جاز أن تتصرف في معمولها (نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان وقد توسط بينها وبين اسمها على خلاف الاصل (و) مثله (قول الشاعر)

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم * (فليس سواء عالم وجهول)

فسواء خبر ليس وقد توسط بينها وبين اسمها وهو عالم وما عطف عليه وقد يكون التوسط واجبا نحو وما كان حجتهم الا أن قالوا وممتنعا نحو وكان موسى صديقي (ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن) بدليل جواز تقدم معمول الخبر نحو وأنفسهم كانوا يظلمون وقوله * على الستي خير الا يزال يزيد * ولا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم نفي أولا وقد يكون التقدم واجبا نحو كان مالك (الا) خبر (ليس) عند جمهور البصريين قياسا على عسى بجامع الجمود ولا حجة للمجيز في قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لجواز أن يكون يوم مبتدأ بني لاضافته الى الفعل أو منصوبا بفعل مقدر (و) الا خبر (دام) فانه يمتنع تقدمه عليها مع ما باتفاق لان ما في صلة المصدر لا يتقدم عليه وعلى دام وحدها على الاصح لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته (كقولك عالما كان زيد) مثال لتقدم الخبر على الناسخ ومثله قوله

اعلموا اني لكم حافظ * شاهدا ما كنت أو غائبا

واذا نفي الفعل الناسخ بما امتنع تقدم الخبر على ما دون الناسخ لان لها صدر الكلام

وأما الثالث ما يعمل هذا العمل بشرطان تتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام نحو ما دمت حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة ويجوز في خبر هذه الافعال ان يتوسط بينها وبين اسمها نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقول الشاعر * فليس سواء عالم وجهول * ويجوز ان تتقدم أخبارهن عليهن الا ليس ودام كقولك عالما كان زيد

فيمتنع قائما ما كان زيد دون ما قائما كان زيد (و) يثبت (لتصاريف هذه الافعال) الناسخة (من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل ما) ثبت (للماضي من العمل) فيرفع المتصرف منها الاسم وينصب الخبر مثال المضارع (نحو حتى يكونوا مؤمنين) ومثال الامر نحو (قل كونوا حجارة) والمصدر نحو أعجبني كون زيد صديقا ولم واسم الفاعل نحو زيد كائن أخاك وهي بالنسبة الى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند اكثر المتأخرين وقسم يتصرف تصرفا ناقصا بمعنى انه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال واخواتها الثلاثة وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقي الافعال (وتستعمل هذه الافعال تامة أي مستغنية) برفوعها (عن الخبر) فتدل على ثبوت الشيء في نفسه وتكون مع مرفوعها كلاما تاما بخلاف ما اذا كانت ناقصة وقيل معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان لانها اذا استعملت ناقصة دلت على الزمان فقط وهو ضعيف واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة أي وان حصل) وأمسى وأصبح بمعنى دخل في المساء وفي الصباح نحو (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في المساء) هكذا بخط المؤلف وأضحى بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى انتقل وظل بمعنى دام وبرح بمعنى ذهب وانفك بمعنى انفصل ودام بمعنى بقي وبات بمعنى عرس (الازال) ماضي يزال (وفتئ وليس فانها ملازمة للنقص) محتاجة الى خبر يتم به الكلام وذكر الفارسي ان زال تستعمل تامة أيضا (وتختص كان) عن اخواتها بامور (بجواز زيادتها) لفظا ومعنى أو لفظا فقط (بشرط ان تكون بلفظ الماضي) للخفة (و) بشرط (ان تكون في حشو الكلام) بأن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا كالمبتدا وخبره والموصول وصلته نحو زيد كان قائم وكيف تكلم من كان في المهد صبيا وزيادتها بين ما وفعل التعجب مطردة (نحو ما كان أحسن زيدا) وقد أتوهم كلامه انها لا تزاد بلفظ المضارع أو غيره ولا في صدر الكلام وآخره وان غيرها من اخواتها لا يزاد (وتختص أيضا بجواز حذفها مع اسمها وابقاء خبرها) على حاله منصوبا بالكثرة استعمالها (وذلك) أي جواز الحذف (كثير) في كلامهم (بعد لو وان الشرطيتين) وبعد غيرهما قليل (كقوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتما من حديد) أي ولو كان الذي تلتمسه خاتما من حديد فحذفت كان مع اسمها (وقولهم) أي العرب ولو قال وقوله لكان أولى لانه حديث (الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر) فحذفت كان مع اسمها أيضا والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وهذا الذي ذكره من نصب الاول ورفع الثاني هو أرجح الاوجه في مثل هذا التركيب ويجوز رفع الاول ونصب الثاني ورفعهما ونصبهما وقد تحذف كان مع اسمها بعد غير ان ولو كقوله

وتصاريف هذه الافعال من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل ما للماضي من العمل نحو حتى يكونوا مؤمنين قل كونوا حجارة وتستعمل هذه الافعال تامة أي مستغنية عن الخبر نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في المساء الازال وفتئ وليس فانها ملازمة للنقص وتختص كان بجواز زيادتها بشرط ان تكون بلفظ الماضي وان تكون في حشو الكلام نحو ما كان أحسن زيدا وتختص أيضا بجواز حذفها مع اسمها وابقاء خبرها وذلك كثير بعد لو وان الشرطيتين كقوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتما من حديد وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر

﴿ من لمشولا فالى اتلائها ﴾ أى من لدأن كانت شولا (وتختص أيضا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم) بالسكون وصلا (ان لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب) متصل بها (نحو ولم أك بغيا) أصله أكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف وعلى هذا قس نحو (ولا تك فى ضيق) فى النحل لا فى النمل ونحو (وان تك حسنة) فلا تحذف من المرفوع والمنصوب لتماثلهما على الحذف لقوتهما بالحركة ولا من المجزوم بحذف النون أو بالسكون حال الوقف ولا من نحو لم يكن الذين كفروا لاتصالها بساكن فكسرت لاجله فتعاصت على الحذف ومن أجازه نظرا الى عروض الحركة ولا من نحو ان يكنه فلن تسلط عليه لاتصالها بالضمير والضمائر ترد الاشياء الى أصولها

﴿فصل﴾ فيما ألحق بليس فى العمل

(وأما الحروف المشبهة بليس) فى النفى والجحود والدخول على الجمل الاسمية (فاربعة ما ولا وان ولات) النافيات وأكثرها عملا ما وكان القياس فيها ان لا تعمل لعدم اختصاصها ولما كان عمل كل منها على خلاف الاصل اشترط له شروط (فأما ما) النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط) اجتماع أمور اربعة الاول (أن لا تقترن) ما (بان) الزائدة (و) الثانى (أن لا يقترن خبرها بالا) الثالث (ان لا يتقدم خبرها) ولو ظرفا (على اسمها و) الرابع ان (لا) يتقدم (معمول خبرها على اسمها) وهذا معلوم مما قبله وانما ذكره توطئة لقوله (الا اذا كان) ذلك (المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا) فانه يجوز اعمالها مع تقدمه كما سيأتى فهذه الاربعة متى وجدت جاز اعمالها فى معرفة ونكرة (فالمستوفية للشروط نحو ما زيد ذاهبا و) قد ورد القرآن باعمالها (كقوله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم) ولم يقع فى القرآن اعمال ما صريحا فى غيرهاتين الآيتين قاله ابن هشام (فان) انتفى الشرط الاول بأن (اقترنت) ما (بان) الزائدة (بطل عملها) لضعف شبهها بليس لايلائها ما الايلى ليس (نحو ما ان زيد قائم) وقوله ﴿ بنى غدانة ما ان أنتم ذهبا ﴾ ويروى ذهبا وأول على أن ان نافية مؤكدة للا الزائدة وهذا يؤخذ منه أن تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك ولم يتعرض له المؤلف (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثانى بأن (اقترن خبرها بالا نحو وما محمد الا رسول) لان عملها انما هو للنفى وقد انتقض بالا وتسميته حينئذ خبرها مجاز بخلاف ما اذا انتقض بغير الا نحو ما زيد غير قائم (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثالث بأن (تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد) وقوله ما مسىء من أعتب (أو) انتفى الرابع بأن (تقدم معمول الخبر) على اسمها (وليس ظرفا) أو جارا ومجرورا (نحو ما طعامك زيد آكل) لضعفها فى العمل فلا يتصرف فى خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم (فان كان) معمول الخبر (ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا) أو جارا

وتختص أيضا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم ان لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب نحو ولم أك بغيا ولا تك فى ضيق وان تك حسنة

﴿ فصل ﴾ وأما الحروف المشبهة بليس فاربعة ما ولا وان ولات ﴿ فأما ما فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط ان لا تقترن بان وان لا يقترن خبرها بالا وان لا يتقدم خبرها على اسمها ولا معمول خبرها على اسمها الا اذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فالمستوفية للشروط نحو ما زيد ذاهبا وكقوله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهن فان اقترنت بان بطل عملها نحو ما ان زيد قائم وكذا ان اقترن خبرها بالا نحو وما محمد الا رسول وكذا ان تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد أو تقدم معمول الخبر وليس ظرفا نحو ما طعامك زيد آكل فان كان ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا

ومجرورا نحو ما في الدار زيد جالسا (لم يبطل عملها) لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما وقضية هذه العلة جواز اعمال ما اذا تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور وبه صرح بعضهم وهو ظاهر قياسا على خبر ان واخواتها وقيل بمنع ذلك وهو قضية كلام المؤلف كغيره وأما تقدم المعمول على الخبر فجائز (وبنو تميم لا يعملونها وان استوفت الشروط المذكورة) فيقولون ما زيد قائم قال شاعرهم

ومهما يكن عند امرئ من خليقة ✻ وان خالها تخفى على الناس تعلم

أي هو تميمي فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما مرفوعين عن أن يصرح بنسبه ويقول أنا تميمي (وأما لا) النافية للوحدة أو للجنس ظاهرا (فتعمل عمل ليس أيضا عند الحجازيين فقط) أي دون تميم (بالشروط المتقدمة في ما) النافية ما عدا الشرط الاول لان لا لا تقترن بان الزائدة (وتزيد) لا على ما (بشرط آخر وهو ان يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجل أفضل منك) فلا تعمل في معرفة فلا يقال لا زيد قائما وأما قوله

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا ✻ لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

فنادر (وأكثر عملها) واقع (في الشعر) ولا تختص به وهذا محالف لمن لم يطلع في القطر والمحة من اختصاصه بالشعر وقد يراد بها نفي الجنس نصا كقوله

تعزز فلا شيء على الارض باقيا ✻ ولا وزر مما قضى الله واقيا

(وأما ان) النافية (فتعمل عمل ليس في لغة) أهل (العالية فقط) أي دون غيرهم (بالشروط المذكورة في ما) النافية ما عدا الشرط الاول أيضا (سواء كان اسمها معرفة أو نكرة) فالاول (نحو ان زيد قائما) ومنه قراءة سعيد بن جبير رحمه الله ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا بالخبرية والمثلية المنفية في هذه القراءة هي المثلية في الانسانية والمثبتة في القراءة المشهورة هي المثلية في العبودية فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتواردهما على محل واحد فاندفع الاعتراض (و) الثاني (سمع من كلامهم ان احد خيرا من أحد الا بالعافية) وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلامهم ان ذلك ثابتا لك ولا ضارك (وأما لات) أصلها لا زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معنى النفي وحركت لالتقاء الساكنين (فتعمل عمل ليس) باجماع من العرب (بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين) هذا ما نص عليه سيبويه فأخذ بعضهم بظاهره وتبعه المؤلف وقيل لا يختص به بل باسم الزمان وان لم يكن بلفظ الحين كالساعة والاوان وهو ظاهر عبارة التسهيل وجزم في الشذور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والاوان بقلة (و) بشرط ان لا يجمع بين جزئيها في الكلام (بان يحذف اسمها) ويذكر خبرها (أو) يحذف (خبرها) ويذكر اسمها فلا يجتمعان لعدم السماع (والغالب) في كلامهم (حذف الاسم) لان الخبر محط الفائدة (نحو فنادوا ولات

لم يبطل عملها وبنو تميم لا يعملونها وان استوفت الشروط المذكورة ✻ وأما لا فتعمل عمل ليس أيضا عند الحجازيين فقط بالشروط المتقدمة في ما وتزيد بشرط آخر وهو ان يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجل أفضل منك وأكثر عملها في الشعر وأما ان فتعمل عمل ليس في لغة العالية فقط بالشروط المذكورة في ما سواء كان اسمها معرفة أو نكرة نحو ان زيد قائما وسمع من كلامهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وأما لات فتعمل عمل ليس بشرط ان يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين وان يحذف اسمها أو خبرها والغالب حذف الاسم نحو فنادوا ولات

حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف ومناص بمعنى فرار والتقدير (اى ليس الحين حين فرار) ويقل عكسه كما أومأ اليه بقوله (وقرئ) فى الشواذ (ولات حين مناص) برفع حين (على ان الخبر محذوف) والحين اسمها والتقدير (أى ليس حين فرار حينا) موجودا (لهم) عند تنادیهم ونزول العذاب بهم وأما قوله

لها فى عليك للهفة من خائف ﴿ يبتغى جوارك حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء أو على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات له مجير أو يجعل له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان

﴿فصل وأما أفعال المقاربة﴾

مصدر قارب وصيغة فاعل بفتح ثالثه قد تأتى بمعنى أصل الفعل وهو المراد هنا (فهى) باعتبار معانيها (ثلاثة أقسام ماوضع للدلالة على قرب الخبر) للمسمى باسمها (وهو) ثلاثة (كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح وأوشك وماوضع للدلالة على رجاء الخبر) أى رجاء المتكلم الخبر أى حصول مضمونه سواء رجيه عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة أيضا (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين (واخلولق وماوضع للدلالة على الشروع) أى على شروع الاسم فى الخبر (وهو كثير) وقد أنهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا (نحو طفق) بفتح الفاء وكسرها (وعلق وأنشأ وأخذ وجعل) فتسميتها بما قاله مجاز من تسمية الشئ باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة كذا قيل والظاهر ان هذا من باب التغليب كالقمرين والعمرين (وهذه الافعال تعمل عمل كان) وأخواتها (فترفع المبتدأ وتنصب الخبر) وانما أفردت بالذكر مع مساواتها لها فى العمل لاختصاص خبرها باحكام ليست لخبر كان وأخواتها كما أشار الى ذلك بقوله (ان لا اخبرها يجب أن يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها) فلا يجوز تقدمه عليها لعدم تصرف اكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين اسمها مطلقا وهو مذهب المبرد والسيرافى والفارسى ومنعه الشلوبين فيما اقترن فيه الخبر بأن (رافعا لضمير اسمها غالبا) كما سيأتى فعلم ان خبرها لا يكون الا جملة فعلية مصدرة بمضارع ويحتمل على خلاف ذلك نادر كقوله

فأبت الى فهم وما كدت آيبا ﴿ وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

وقوله ﴿ لا تكثرن انى عسيت صائما ﴿ وأما فطفق مسحا فالخبر محذوف أى فطفق يمسح مسحا ويجوز فى خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسما كقول الفرزدق ﴿ وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ﴿ برفع جهده ويروى بنصبه أيضا على الاصل وعنه احترز المؤلف بقوله غالبا (ويجب اقترانه) أى الخبر (بأن ان كان الفعل حرى واخلولق نحو حرى زيد أن يقوم واخلولقت السماء ان تمطر) فلا يجوز حرى زيد يقوم واخلولقت السماء تمطر (ويجب تجرده من أن بعد أفعال الشروع) لانها للحال وأن تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف (نحو وطفقا

حين مناص اى ليس الحين حين فرار وقرئ ولات حين مناص على ان الخبر محذوف اى ليس حين فرار حينا لهم

﴿فصل﴾ وأما أفعال المقاربة فهى ثلاثة أقسام ماوضع للدلالة على قرب الخبر وهو كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح وأوشك وما وضع للدلالة على رجاء الخبر وهو عسى وحرى واخلولق وماوضع للدلالة على الشروع وهو كثير نحو وطفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهذه الافعال تعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتنصب الخبر الا ان خبرها يجب أن يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها رافعا لضمير اسمها غالبا ويجب اقترانه بأن ان كان الفعل حرى واخلولق نحو حرى زيد أن يقوم واخلولقت السماء ان تمطر ويجب تجرده من أن بعد أفعال الشروع نحو وطفقا

يخصمان عليها) وتقول أخذ يقول وجعل ينشد ولا تقول أخذ أن يقول ولا جعل أن ينشد (والاكثر في) خبر (عسى وأوشك الاقتران بان نحو عسى الله أن يأتي بالفتح وقوله عليه الصلاة والسلام يوشك أن يقع فيه) وتجرده منها قليل وليس بكثير وكان القياس في عسى وجوب اقتران خبرها بأن سقى ذهب جمهور البصريين الى ان التجرد من ان خاص بالشعر وأما أوشك فكون الاكثر معها الاقتران انما نظهر حيث جعلت للترجي كعسى وأما ان جعلت للمقاربة كما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه فلا (والاكثر في) خبر (كاد وكرب تجرده من ان نحو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر

كرب القلب من جواه يذوب ✽ حين قال الوشاة هند غضوب

واقترانه بها قليل أيضا وليس بكثير وقد اشتهر القول بين النحويين ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات حتى جعله المعري لغزا فقال

أضوى هذا العصر ما هي لفظة ✽ جرت في لساني جرهم وثمود
اذا استعملت في صورة الجحد أثبتت ✽ وان أثبتت قامت مقام جحود

والصحيح انها كسائر الافعال نفيها نفي واثباتها اثبات ولا ينافي قوله وما كادوا يفعلون قوله فذبحوها لان معنى الكلام انهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين الى الذبح بناء على التعنتات الصادرة عنهم

﴿فصل﴾ في النوع الثاني من النواسخ

(وأما ان وأخواتها) وتسمى الاحرف المشبهة بالفعل ولها مصدر الكلام الا أن المفتوحة (فتنصب المبتدأ) المسند اليه (ويسمى اسمها وترفع الخبر) على الاصح (ويسمى خبرها وهي ستة أحرف) عملها متحد ومعناها مختلف (ان) بالكسر والتشديد (وأن) بالفتح والتشديد (وهما) موضوعان (لتوكيد النسبة) بين الجزئين اذا كان المخاطب عالما بها (و) لتوكيد (نفي الشك عنها) اذا كان شاكا فيها ولتوكيد نفي الانكار عنها اذا كان جاحدا لها (نحو قوله تعالى فان الله غفور رحيم و) نحو (قوله) تعالى (ذلك بان الله هو الحق) والفرق بينهما أن ان المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه بخلاف ان المفتوحة فانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ولهذا لابد ان يتقدم عليها عامل (وكأن للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتأكيد (نحو كأن زيدا أسد) أصله أن زيدا كأسد فقدمت الكاف على ان لافادة التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة ان لفظا وصارتا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء (ولكن للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (نحو) قولك (زيد شجاع) فهذا يوهم ثبوت الكرم له لان من سمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك التوهم بقولك (لكنه بخيل) وكذا تقول في النفي تقول ما زيد عالما لكنه صالح وقد تأتي للتوكيد نحو لو جاءني زيد

يخصمان عليها والاكثر في عسى وأوشك الاقتران بأن نحو عسى الله أن يأتي بالفتح وقوله عليه الصلاة والسلام يوشك أن يقع فيه والاكثر في كاد وكرب تجرده من أن نحو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر

كرب القلب من جواه يذوب ✽ حين قال الوشاة هند غضوب

✽فصل✽ وأما ان وأخواتها فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها وهي ستة أحرف ان وأن وهما لتوكيد النسبة ونفي الشك عنها نحو قوله تعالى فان الله غفور رحيم وقوله ذلك بأن الله هو الحق وكأن للتشبيه المؤكد نحو كأن زيدا أسد ولكن للاستدراك نحو زيد شجاع لكنه بخيل

أكرمته لكنه لم يجئ (وليت للتمنى) وهو طلب مالا طمع فيه (نحو ليت الشباب عائد) فان عوده بعد المشيب مستحيل أو ما فيه عسر كقول من لم يرج مالا ليت لى مالا فأحج منه ويمتنع ليت غدا يجيء فانه واجب المجيء (ولعل للترجى) فى الشئ المحبوب (نحو لعل زيدا قادم وللتوقع) أى الاشفاق من الشئ المكروه (نحو لعل عمرا هالك) ولو عبر بالاشفاق لكان أولى لان التوقع صادق بهما ولا يكون الا فى الممكن وقد تأتى للتعليل نحو لعله يتذكر (ولا يتقدم خبر هذه الاحرف عليها) ولو ظرفا ومجرورا فلا يقال قائم ان زيدا ولا عندك أو فى الدار ان زيدا لضعفها فى العمل بعدم تصرفها لان عملها بالحمل على الافعال فلم تتقوقها (و) لهذا (لا يتوسط بينها وبين اسمها) فلا يقال ان قائم زيدا واذا امتنع هذا امتنع ما قبله من باب أولى لان امتناع الاسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس (الا اذا كان) الخبر (ظرفا أو جارا ومجرورا) فانه يجوز (نحو ان لدينا انكالا) ونحو (ان فى ذلك لعبرة) لاجل التوسع فى الظرف والمجرور كما مر مع تأخرهما عن العامل بل قد يجب ذلك لعارض نحو ان فى الدار صاحبها ولا يلزم من جواز توسطه اذا كان ظرفا جواز تقدمه على هذه الاحرف اذ لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله فلا يقال اليوم انى ذاهب واعلم ان لغفلة ان اذا وقعت فى الكلام وأردت ان تعلم انها مكسورة أو مفتوحة وهل كسرها جائز أو واجب فاحفظ هذا الضابط وهو كل موضع لا يجوز فيه ان يسد المصدر مسدها وما سد مسدها وجب فيه كسرها وان وجب فيه ذلك تعين فتحها ويجوز الفتح والكسر ان صح الاعتباران وقد ذكر المؤلف رحمه الله من صور هذا الضابط مسائل فقال (وتتعين ان المكسورة فى الابتداء) أى فى ابتداء كلام المتكلم أو فى وسطه اذا كان ابتداء كلام آخر لكونه موضع الجملة حقيقة (نحو انا أنزلناه) أو حكما (و) ذلك (بعد الا التى يستفتح بها الكلام نحو الا ان أولياء الله لا خوف عليهم و) تتعين فى أول الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للاضافة الى الجمل كاذ (نحو جلست حيث ان زيدا جالس) لان حيث لا تضاف الا الى الجملة وأن المفتوحة مع معمولها فى تأويل المفرد كما مر بخلاف الواقعة فى اثناء الجملة نحو جلست حيث اعتقادى انه مكان حسن قال ابن هشام وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح أن بعد حيث وهو لحن فاحش اه وفضيحة كلام ابن الحاجب فى كافيته وجوب الفتح وبه صرح صاحب المتوسط وجوز بعض العلماء الوجهين بعدها كما بينته فى شرح القطر (وبعد القسم) أى الاسم المقسم به جوابا له سواء وجدت اللام فى خبرها نحو والعصر ان الانسان لفى خسر أولا (نحو) حم (والكتاب المبين انا أنزلناه) لان جواب القسم لا يكون الا جملة (وبعد القول) فى أول الجملة المحكية به (نحو قال انى عبد الله) لان مقول القول لا يكون الا جملة بخلاف الواقعة فى اثنائها نحو قال زيد

وليت للتمنى نحو ليت الشباب عائد ولعل للترجى نحو لعل زيدا قادم وللتوقع نحو لعل عمرا هالك ولا يتقدم خبر هذه الاحرف عليها ولا يتوسط بينها وبين اسمها الا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان لدينا انكالا أن فى ذلك لعبرة وتتعين ان المكسورة فى الابتداء نحو انا أنزلناه وبعد الا التى يستفتح بها الكلام نحو الا ان أولياء الله لا خوف عليهم وبعد حيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس وبعد القسم نحو والكتاب المبين انا أنزلناه وبعد القول نحو قال انى عبد الله

اعتقادي أن عمرا فاضل (و) تتعين أيضا (اذا دخلت اللام) الابتدائية (في خبرها نحو) ان الله لغفور رحيم ومنه اللام المعلقة للعامل عن العمل نحو (والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) فاللام علقت فعل العلم والشهادة أي منعتهما من التسليط على لفظ ما بعدهما فصارا لما بعدهما كحكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح ومن المواضع التي يجب فيها الكسر ان تقع في أول الصلة نحو جاء الذي انه فاضل وفي أول الصفة نحو جاءني رجل انه فاضل وفي أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل (وتتعين أن المفتوحة اذا دخلت محل الفاعل نحو أولم يكفهم انا أنزلنا) لوجوب كون الفاعل مفردا ولهذا أوجبوا الفتح بعد لو الشرطية نحو ولو أنهم صبروا (أو) حلت (محل نائب الفاعل نحو قل أوحي الي انه استمع نفر من الجن) لوجوب كون النائب كذلك (أو محل المفعول نحو ولا تخافون انكم أشركتم بالله) لوجوب كون المفعول مفردا (أو محل المبتدا نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة) لوجوب كون المبتدا كذلك ولهذا أوجبوا الفتح بعد لولا الامتناعية نحو ولولا أنك منطلق (أو دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بان الله هو الحق) لان حرف الجر لا يدخل الا على مفرد أو كانت مجرورة بالاضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون أو خبرا عن اسم معنى نحو اعتقادي انه فاضل أو معطوفة على شيء مما تقدم أو بدلا منه نحو اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم ونحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم (ويجوز الامران) أي كسر همزة ان وفتحها في المحل الصالح للمفرد والجملة كما اذا وقعت (بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوأ الى قوله فانه غفور رحيم) فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة والمعنى فهو غفور رحيم والفتح على جعل أن مع معمولها مبتدأ أو خبر مبتدا والمعنى فالغفران والرحمة أي حاصلان أو فاتحاصل الغفران والرحمة (وبعد اذا الفجائية) اذا لم يكن معها اللام الابتداء (نحو خرجت فاذا ان زيدا قائم) فالفتح على تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أي فاذا قيامه حاصل والكسر على عدم التأويل أي فاذا هو قائم قال ابن مالك وهو أولى لانه لا يحوج الى تأويل اما اذا كان معها اللام فيجب الكسر نحو خرجت فاذا ان الشمس لطالعة (و) كذا يجوز الامران (اذا وقعت في موضع التعليل نحو) انا كنا من قبل (ندعوه انه هو البر الرحيم) فالكسر على انه تعليل مستأنف والفتح على تقدير لام العلة أي لانه (و) مثله (لبيك ان الحمد والنعمة لك) والكسر أرجح ويجوز الامران أيضا اذا وقعت خبرا عن قول ووقع خبرها قولا وفاعل القولين واحد نحو أول قولي اني احمد الله فالكسر على معنى قولي هذا اللفظ المفتتح بإني فلا يصدق على حمد بغير هذا اللفظ والفتح على معنى أول قولي حمد الله فيصدق على أي قول تضمن حمدا فلو لم يقع خبرا عن قول نحو علمي أني أحمد الله وجب فتحها أو لم يخبر عنها بقول نحو قولي اني مؤمن أو اختلف

واذا دخلت اللام في خبرها نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وتتعين ان المفتوحة اذا حلت محل الفاعل نحو أولم يكفهم انا أنزلنا أو محل نائب الفاعل نحو قل أوحي الي انه استمع نفر من الجن أو محل المفعول نحو ولا تخافون انكم أشركتم بالله أو محل المبتدا نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة ودخل عليها حرف الجر نحو ذلك بان الله هو الحق ويجوز الامران بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوأ الى قوله فانه غفور رحيم وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا قائم وكذلك اذا وقعت في موضع التعليل نحو ندعوه انه هو البر الرحيم ولبيك ان الحمد والنعمة لك

القادر نحو قولي ان زيدا لحمد الله وجب حكمها (وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) فتزاد الجملة تأكيدا (فقط) أي دون سائر أخواتها (على) واحد من (أربعة أشياء) الاول (على خبرها بشرط كونه مؤخرا) فلو قدم نحو ان لدينا انكالا لم تدخله اللام (مثبتا) غير ماض متصرف خال من قد فلو كان مع تأخره منفيا نحو ان زيدا لم يقم لم تدخل عليه كما لو كان مع ذلك ماضيا متصرفا خاليا من قد نحو ان زيدا قام ولا فرق في دخولها في الخبر بين أن يكون مفردا نحو ان ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحيم) أو ظرفا نحو ان زيدا لعندك أو شبهه نحو وانك لعلى خلق عظيم أو جملة اسمية نحو ان زيدا لأبوه قائم أو فعلية مصدرة بمضارع نحو وان ربك ليحكم بينهم أو بماض غير متصرف نحو ان زيدا لعسى ان يقوم أو بماض متصرف مقرون بقد نحو ان زيدا لقد قام (و) الثاني (على اسمها بشرط أن) لا يلي ان اما بأن (يتأخر عن الخبر) الذي هو ظرف أو شبهه (نحو ان في ذلك لعبرة) وان عندك لزيدا أو عن معمول الخبر نحو ان ميلك لزيدا راغب وانما اشترط ذلك لئلا يجمع بين حرفي تأكيد (و) الثالث (على ضمير الفصل) هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدا والخبر أو ما أصله ذلك (نحو ان هذا لهو القصص الحق) سمي بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما يصلح لهما ثم اتسع فأدخل فيما لا لبس فيه والكوفي يسميه عمادا لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى أو في فصل الخبر عن الصفة ولا محل له من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كاسم الفعل وقيل محله بحسب ما بعده وقيل بحسب ما قبله (و) الرابع (على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر) ولم يكن حالا وصلاحية الخبر لدخول اللام عليه (نحو ان زيدا لعمرا لضارب) وان في الدار لعندك زيدا جالس فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه نحو ان زيدا جالس عندك كما لو كان مع تقدمه حالا أو الخبر غير صالح للام نحو ان زيدا راكبا يأتينا وان عمرا خالدا لضارب وهذه اللام تسمى اللام المزحلقة بالقاف أو بالفاء لانها الداخلة على المبتدا فزحلقت مع ان للخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد (وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف) الستة (فيبطل عملها) لان ما قد أزالت اختصاصها بالاسماء فوجب اهمالها ولهذا تسمى ما هذه كافة لكفها ما اتصلت به عن العمل وتسمى أيضا المهيئة لانها هيأت هذه الاحرف للدخول على الافعال (نحو انما الله اله واحد) مثال لاهمال ان المكسورة ودخولها على الاسم ونحو (قل انما يوحى الي) مثال لدخولها على الفعل ونحو (أنما الهكم اله واحد) مثال لاهمال أن المفتوحة ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل نحو أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا ونحو (كأنما يدفعون) مثال لاهمال كأن ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل كأنما يساقون الى الموت (و) نحو (لكنما زيد قائم) مثال لاهمال لكن ودخولها على الاسم ومثال دخولها

وتدخل لام الابتداء وجوبا ان المكسورة فقط على أربعة أشياء على خبرها بشرط كونه مؤخرا مثبتا نحو ان ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحيم وعلى اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة وعلى ضمير الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق وعلى معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو ان زيدا لعمرا لضارب وتتصل ما الزائدة بهذه الاحرف فيبطل عملها نحو انما الله اله واحد قل انما يوحى الي أنما الهكم اله واحد كأنما زيد قائم ولكنما زيد قائم

على الفعل قوله ❁ ولكنها أسهى لمجده مؤثل ❁ (و) نحو (لعلما زيد قائم) مثال لاعمال لعل ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل قوله ❁ لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا ❁ ولا يستثنى من هذه الاحرف (الا ليت فيجوز فيها الاعمال) لانها لم يزل اختصاصها بالاسماء باتصال ما بها (والاهمال) الحاقا باخواتها (نحو وليتما زيد قائم بنصب زيد ورفعه) وقد روى بهما قوله ❁ قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا برفع الحمام على اعمال ليت ونصبه على اعمالها هذا مذهب الجمهور ومن النحاة من يجوز اعمال البقية قياسا على ليت فان الاعمال لم يسمع الا فيها ومنهم من قاس عليها لعل وحدها ومنهم من قاس معها ان قال بعض شراح الالفية ولا يصح القياس في شئ من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها واحترز المؤلف بالزائدة عن الموصولة فانها لا تبطل عمل هذه الاحرف نحو أحسبوا ان انما غنذهم به وقوله ولكن ما يقضى فسوف يكون ❁ ومثلها ما المصدرية نحو أعجبني ان ما فعلت حسن أي ان فعلك حسن (وتخفف ان المكسورة) الهمزة عند البصريين لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيكثر اهمالها) أي ابطال عملها فيصير ما بعدها مبتدأ وخبرا (نحو ان كل نفس لما عليها حافظ) بتخفيف ما فهي زائدة واهمال ان هو القياس لزوال اختصاصها بالاسماء ولقوات بعض وجوه مشابهتها للفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة أحرف واذا خففت جاز دخولها على كل ناسخ ولا تدخل على غيره الا نادرا لان الاصل دخولها على المبتدأ والخبر فاذا فات ذلك اشترط أن لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان والاكثر كون الناسخ ماضيا (ويقل اعمالها) استصحابا للحكم الاصلي فيها (نحو وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من خفف ان ولما في الآيتين) أي هذه والتي قبلها فان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما نكرة تعبر ان وليوفينهم جواب لقسم محذوف والتقدير وان كلا لخلق أو جمع والله ليوفينهم وقرئ بتشديد لما في الآيتين وتخفيف ان فلما بمعنى الا وان نافية وكلا في الثانية منصوب باضمار أرى (وتلزم اللام) الابتدائية (في خبرها اذا أهملت) ولم يظهر المعنى لانها لما أهملت صارت صورتها صورة ان النافية فجيء باللام لئلا يشتبه كل من معنى النفي والاثبات بالآخر وأما اذا أعملت أو اهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام بل قد يجب تركها نحو ان زيدا لن يقوم هذا مذهب ابن مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فيوجب اللام بعدها أهملت أو أعملت وهي في الاول للفرق والثاني لاطراد الباب على سنن واحد (وان خففت أن المفتوحة) الهمزة (بقي اعمالها) وجوبا (ولكن يجب) في غير ضرورة (أن يكون اسمها ضمير الشأن وان يكون) مع ذلك (محذوفا) اذ لو لم تعمل للزم ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك لان مشابهة ان المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة

المكسورة

وأهملت زيد قائم الا ليت فيجوز فيها الاعمال والاهمال نحو ليتما زيدا قائم بنصب زيد ورفعه وتخفف ان المكسورة فيكثر اهمالها نحو وان كل نفس لما عليها حافظ ويقل اعمالها نحو وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من خفف ان ولما في الآيتين ويلزم اللام في خبرها اذا اهملت وان خففت ان المفتوحة بقي اعمالها ولكن يجب ان يكون اسمها ضمير الشأن وان يكون محذوفا

المكسورة وقد سمع اعمال المكسورة المخففة في سعة الكلام ولم يسمع اعمال المفتوحة المخففة فأوجبوا اعمالها وانما قدروا اسمها ضمير شأن لانهم وجدوها داخلة على افعال غير ناسخة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا لئلا تخرج عن أصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير الشأن مقدرا لتكون داخلة على جملة اسمية فتجري على السنن السابق وانما أوجبوا حذفها الان أن المفتوحة قد أثرت في المعنى بتغييرها من الجملة الى المفرد فأوجبوا تغييرها في اللفظ لاجل أن يطابق اللفظ المعنى (ويجب) في غير ضرورة (أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن (نحو علم ان سيكون) هذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه وأما ابن مالك فظاهر كلامه كالمغني ان الشرط كون اسمها في الغالب ضمير الحذف وسواء كان ضمير الشأن أم غيره والجملة الواقعة خبرا ان كانت اسمية أو فعلية مبدوءة بفعل جامد او متصرف متضمن دعاء لم يحتج الى فاصل والا وجب فصلها من أن بحرف تنفيس أو نفي أو قد أو لم (واذا خففت كأن بقي اعمالها) وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على ان المفتوحة لكن تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وان اسمها لا يلزم كونه ضمير شأن ولا حذفه كما يرشد الى ذلك قوله (ويجوز حذف اسمها وذكره) في اللفظ لكنه قليل (كقوله ❊ كأن ظبية تعطو الى وارق السلم ❊) يروى برفع ظبية على ان اسمها محذوف وبنصبها على حذف الخبر وبجرها على جعل ان زائدة بين الجار والمجرور واذا كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يحتج الى فاصل والا وجب الفصل بلم أو قد ويجوز الزمخشري وابن الحاجب الغاءها قليل جعله ابن الحاجب هو الافصح (واذا خففت لكن وجب اعمالها) لزوال اختصاصها بالاسماء ولانها أضعف من كان في مشابهة الفعل واذا خففت جاز دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فان هذه لا يجوز دخول الواو عليها وأجاز الاخفش ويونس اعمالها قال الرضي ولا أعرف له شاهدا

❊ فصل ❊ في الكلام على لا العاملة عمل ان بالحمل عليها ❊ ولا على ثلاثة أقسام نافية فتختص بالمضارع وتجزمه وزائدة كدخولها في الكلام نحو وجها ونافية وهي نوعان داخلة على معرفة وستأتي وعلى نكرة وهي ضربان عاملة عمل ليس وقد تقدمت وعاملة عمل ان وتسمى لا التبرئة واليها أشار بقوله (وأما التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراده بخلاف العاملة عمل ليس فانها وان نفت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور (وتعمل) هذه (عمل ان فتنصب الاسم) الذي هو المبتدأ لفظا أو محلا (وترفع الخبر) الذي كان خبر المبتدأ على انه خبرها لانها التأكيد النفي وان لتأكيد الايجاب فحملت على ان حملا للنقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير وكان القياس أن

وجب أن يكون خبرها جملة نحو علم أن سيكون واذا خففت كأن بقي اعمالها وجب حذف اسمها وذكره ❊ قوله ❊ كأن ظبية تعطو الى وارق السلم واذا خففت لكن وجب اعمالها ❊ فصل ❊ وأما لا التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص وتعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر

بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين وأن يكون اسمها متصلا بها فان كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف فهو معرب منصوب نحو لا صاحب علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شئ من تمام معناه وان كان اسمها مفردا بني على ما ينصب به لو كان معربا ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف وان كان مثنى أو مجموعا وان كان مفردا أو جمع تكسير بني على الفتح نحو لا رجل حاضر ولا رجال حاضرون وان كان مثنى أو جمع مذكر سالما بني على الياء نحو لا رجلين في الدار ولا قائمين في السوق وان كان جمع مؤنث سالما بني على الكسرة نحو لا مسلمات حاضرات وقد يبنى على الفتح نظرا للاصل في بناء المركبات وهو أولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا وقد روي بالوجهين قوله * فيه نلذ ولا لذات للشيب * وانما بني اسم لا اذا كان مفردا لتضمنه معنى من فان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فكان الواجب ذكرها في الجواب ليتطابقا الا أنه استغنى عنها بذكرها في السؤال وقد تقدم ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف يبنى وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل أعني الاعراب (واذا تكررت لا) مع مفرد نكرة (نحو لا حول ولا قوة) الا بالله (جاز) لك (في النكرة الاولى الفتح والرفع فان فتحتها جاز) لك (في) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه

لا تعمل كما مر لكنهم أخرجوها عن الاصل وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تنكير الاسم فانه يدل على عمومه وقوعه في سياق النفي وأما تنكير الخبر فلئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة (وان يكون اسمها متصلا بها) لفظا وتقديرا بان يكون مقدما على خبرها لضعفها في العمل لانها فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها أولان عملها على خلاف القياس كما مر وان لا يدخل عليها جار فاذا وجدت هذه الشروط الاربعة وجب اعمالها ان لم تتكرر والا جاز (فان كان اسمها مضافا) الى نكرة (أو مشبها بالمضاف) في تعلقه بشئ هو من تمام معناه (فهو معرب منصوب) لفظا أو تقديرا فالاول (نحو لا صاحب علم ممقوت و) الثاني نحو (لا طالعا جبلا حاضر والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شئ) هو (من تمام معناه) أي المشبه كالمثال المذكور فان جبلا تعلق بطالعا بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه كما أن المضاف يتعلق بالمضاف اليه بحيث لا يتم معنا بدونه والشئ المتصل قد يكون منصوبا كما في المثال ومرفوعا نحو لا حسنا وجهه مذموم ومجرورا نحو لا خيرا من زيد عندنا (وان كان اسمها مفردا بني على ما) كان (ينصب به) المفرد (لو كان معربا) قبل دخول لا عليه (ونعني) معاشر النحاة (بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف) الاولى به (وان كان مثنى أو مجموعا) فانه مفرد هنا وانما قال هنا وفي باب النداء لان المفرد في باب الاعراب يقابله المثنى والمجموع وفي باب العلم يقابله المركب وفي باب المبتدا والخبر يقابله الجملة وشبهها وفي باب لا والنداء يقابله ما ذكره هنا (وان كان مفردا) اي موحدا لفظا ومعنى أو لفظا فقط (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (بني على الفتح نحو لا رجل حاضر) ولا قوم في الدار (ولا رجال حاضرون) ولا هنود حاضرات (وان كان مثنى أو جمع مذكر سالما بني على الياء) نيابة عن الفتحة (نحو لا رجلين في الدار) مثال للمثنى (ولا قائمين في السوق) مثال للجمع (وان كان جمع مؤنث سالما بني على الكسرة) بلا تنوين (نحو لا مسلمات حاضرات) استصحابا للاصل بل كان القياس وجوب الكسر (وقد يبنى على الفتح) نظرا للاصل في بناء المركبات وهو أولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا وقد روي بالوجهين قوله * فيه نلذ ولا لذات للشيب * وانما بني اسم لا اذا كان مفردا لتضمنه معنى من فان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فكان الواجب ذكرها في الجواب ليتطابقا الا أنه استغنى عنها بذكرها في السؤال وقد تقدم ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف يبنى وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل أعني الاعراب (واذا تكررت لا) مع مفرد نكرة (نحو لا حول ولا قوة) الا بالله (جاز) لك (في النكرة الاولى الفتح والرفع فان فتحتها جاز) لك (في) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه

الفتح)

الفتح) على أعمال لا الثانية كالاولى والثانية معطوفة على الاولى عطف مفرد على مفرد وخبر لا محذوف أي لا حول ولا قوة موجودان الا بالله أو عطف جملة على جملة أي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف الخبر من الاول استغناء عنه بالثاني (والنصب) على جعلها زائدة لتأكيد النفي وعطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب والبناء عارض أو على لفظه وان كان مبنيا لمشابهته حركته حركة الاعراب والكلام حينئذ جملة واحدة (والرفع) على تقدير ها زائدة وعطف ما بعدها على محل لا الاولى مع اسمها فان محلها رفع بالابتداء أو على اعمالها عمل ليس (وان رفعت) النكرة (الاولى) بالابتداء وألغيت لا لتكرارها أو على اعمالها عمل ليس (جاز ذلك في) النكرة (الثانية وجهان الرفع) بتقدير لا الثانية زائدة وعطف ما بعدها على ما قبلها أو على اعمالها عمل ليس (والفتح) على اعمالها وعطف ما بعدها على ما قبلها من عطف مفرد على مفرد أو جملة على جملة ويمتنع النصب في النكرة الثانية لانتفاء المجوز له (وان عطفت) على اسم لا (ولم تتكرر) لا مع المعطوف (وجب فتح النكرة الاولى) لان المجوز لاعمالها هو تكرارها وقد انتفى فوجب المصير الى الاصل وهو البناء (وجاز في) النكرة (الثانية الرفع) بالعطف على محل لا الاولى مع اسمها (والنصب) بالعطف على محل اسم لا أو على لفظه (نحو لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع (وقوة) بالنصب وقد روي بهما قوله ❊ فلا أب وابنا مثل مروان وابنه ❊ ويمتنع الفتح لعدم تكرر لا (واذا نعت اسم لا مفردا) المبني معها على الفتح (بنعت مفرد) متصل باسمها وهذا هو معنى قوله (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل) وذلك (نحو لا رجل ظريف جالس جاز) لك (في النعت) ثلاثة أوجه كما اذا تكررت لا مع النكرة (الفتح) على ان الصفة من تتمة الموصوف بان ركبا وجعلا اسما واحدا ثم جيء بلا النفي المجموع (والنصب) حملا على محل اسم لا أو على لفظه (والرفع) حملا على محل لا مع اسمها وكالمثال المذكور نحو لا ماء ماء باردا عندنا وانما جاز الوصف بالماء فيه مع أنه جامد لان الجامد اذا وصف بمشتق صح الوصف به وهو هنا كذلك (فان فصل بين النعت والمنعوت) الذي هو اسم لا (فاصل أو) لم يفصل لكن (كان النعت غير مفرد) بان كان مضافا أو شبيها به أو كان مفردا والمنعوت غير مفرد (جاز الرفع والنصب فقط) أي دون الفتح لتعذره لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشيء واحد (نحو لا رجل جالس ظريف) بالرفع (وظريفا) بالنصب وهذا مثال للفصل (و) نحو (لا رجل طالعا) بالنصب (وطالع) بالرفع (جبلا حاضر) مثال للنعت غير المفرد ونحو لا غلام سفر ظريف وظريفا عندنا (واذا جهل خبر لا) بان لم يعلم بعد الحذف (وجب ذكره) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لان حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه (كما مثلنا وكقوله عليه

الفتح والنصب والرفع وان رفعت الاولى جاز لك في الثانية وجهان الرفع والفتح وان عطفت ولم تتكرر وجب فتح النكرة الاولى وجاز في الثانية الرفع والنصب نحو لا حول وقوة واذا نعت اسم لا مفردا بنعت مفرد ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل ظريف جالس جاز في النعت الفتح والنصب والرفع فان فصل بين النعت والمنعوت فاصل أو كان النعت غير مفرد جاز الرفع والنصب فقط نحو لا رجل جالس ظريف وظريفا ولا رجل طالعا وطالع جبلا حاضر واذا جهل خبر لا وجب ذكره كما مثلنا وكقوله عليه

الصلاة والسلام لا احد أغير من الله واذا علم) من سياق أو غيره (فالاكثر حذفه) استغناء عن ذكره بالعلم به (نحو) ولو ترى اذ فزعوا (فلا فوت) ففوت اسم لا وخبرها محذوف تقديره (أي لهم) ولو ذكر لجاز (و) كذا حال قالوا (لا ضير أي علينا ونحو لا حول ولا قوة أي لنا) وأما نحو تميم فانهم يوجبون حذفه حين العلم به وهذا كما لا يخفى لا يقتضي وجوب الحذف (فان دخلت لا على معرفة أو) على نكرة لكن (فصل بينها وبين اسمها وجب) في الصورتين (اهمالها) أما في الاولى فلانها لا تعمل في المعارف لانها وضعت لنفي النكرات وأما في الثانية فلانها عامل ضعيف لا يتصرف في معموله بتقديم ولا تأخير فاذا وقع فصل رجع الى الاصل وهو الرفع كما قال (و) وجب (رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبره) وجب أيضا فيها (تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو) مثال لتكرارها مع المعرفة (و) نحو (لا في الدار رجل ولا امرأة) مثال لتكرارها مع النكرة واستفيد من تمثيله ان المراد بالتكرار ان تذكر معرفة أخرى او نكرة أخرى معطوفة على الاول لا أن يكرر الاول بعينه وانما وجب التكرار في الصورتين لوقوع كل منهما جوابا عن سؤال مقدر فقصدوا المطابقة بين الجواب والسؤال فقولك لا زيد في الدار ولا عمرو جواب لمن قال أزيد في الدار رجل أم امرأة وكذا قولك لا زيد في الدار ولا عمرو جواب لمن قال أزيد في الدار أم عمرو فجعلوا الجواب مشاكلا للسؤال وأما قولهم قضية ولا أبا حسن لها فمؤول على حذف مضاف أي ولا مثل أبي حسن لها ومثل نكرة لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله في الابهام وبهذا يجاب عن قوله عليه الصلاة والسلام اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده

﴿فصل﴾ في الكلام على النوع الثالث من النواسخ ﴿وهي أفعال القلوب وما ألحق بها (وأما ظن واخواتها فانها تدخل بعد استيفاء فاعلها) أي أخذها فاعلها (على المبتدا والخبر) لبيان ان النسبة الواقعة بينهما اشتهت من العلم أو الظن فانك اذا قلت زيد قائم احتمل ان يكون الحكم منك عن علم وان يكون عن ظن فاذا قلت علمت زيدا قائما علم أنه عن علم أو ظننت زيدا قائما علم أنه عن ظن وكذا سائر الافعال (فتنصبها على انها مفعولان لها) وهذا النوع ليس من المرفوعات وانما ذكره تتميما لاقسام النواسخ (وهي نوعان أحدهما أفعال القلوب) أي افعال تتعلق بالقلوب وتصدر عنها لا عن الجوارح والاعضاء الظاهرة وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين بل القلبي ثلاثة أنواع ما لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف وفهم وما يتعدى لاثنين واليه الاشارة بقوله (وهي) أربعة عشر فعلا (ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وحجا وعددت وهب ووجدت وألفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم) وقد أشار الى أمثلتها على طريقة اللف والنشر

المرتب

اهمالها ورفع ما بعدها على انه مبتدأ وخبره وتكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة

﴿فصل﴾ واما ظن واخواتها فانها تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما على انهما مفعولان لها وهي نوعان احدهما أفعال القلوب وهي ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وحجا وعددت وهب ووجدت وألفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم

المرتب بقوله (نحو ظننت زيدا قائما) فزيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان والغالب في ظن انها تفيد رجحان الوقوع كما مثل وقد ترد لليقين نحو الذين يظنون انهم ملاقوربهم ومثل ظن حسب تكون في الغالب للرجحان نحو حسبت زيدا عالما وقد تستعمل لليقين (و) منه نحو (قول الشاعر

حسبت التقى والجود خير تجارة) ❊ رباحا اذا ما المرء أصبح ثاكلا

وكظن أيضا خال فمن استعمالها للرجحان نحو خلتك متحركا (وخلت عمرا شاخصا) للرجحان ولليقين قوله ❊ ماخلتني زلت بعدكم ضمنا ❊ وأما رأى فالغالب فيها كونها لليقين وقد ترد للرجحان (و) قد اجتمعا في (قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) الأول للرجحان والثاني لليقين وعلم مثل رأى فمن استعمالها للرجحان نحو علمت زيدا أخاك (و) نحو (قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات) ولليقين نحو قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وأما زعم فانها تفيد في الخبر الرجحان فقط نحو زعمت زيدا صديقا (وقول الشاعر

زعمتني شيخا ولست بشيخ) ❊ انما الشيخ من يدب دبيبا

(و) مثلها جعل نحو (قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا و) مثلها حجا نحو (قول الشاعر

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة) ❊ حتى ألمت بنا يوما ملمات

(و) مثلها عد نحو (قول الآخر

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى) ❊ ولكنما المولى شريكك في العدم

(و) مثلها هب نحو (قوله

فقلت أجرني أبا خالد ❊ والا (فهبني امرأ هالكا)

وأما وجد فانها تفيد في الخبر يقينا نحو وجدت الصدق منجيا (وقوله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا و) مثلها ألفى نحو (قوله تعالى انهم ألفوا آباءهم ضالين و) مثلها درى نحو (قولك دريت زيدا قائما) وقوله ❊ دريت الوفي العهد يا عمرو فاغتبط ❊ (و) مثلها تعلم نحو (قول الشاعر

تعلم شفاء النفس قهر عدوها) ❊ فبالغ بلطف في التحيل والمكر

والاكثر وقوع تعلم على أن المشددة وصلتها كقوله ❊ فقلت تعلم أن للصيد غرة ❊ ولما كان بعض الافعال المذكورة منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا تتعدى الى مفعولين أشار الى الاحتراز عن ذلك بقوله (واذا كانت ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف لم تتعد) هذه الثلاثة (الا الى مفعول واحد) ومثلها حجا بمعنى قصد (نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ورأيت زيدا) أو الهلال (بمعنى أبصرته وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها) وحجوت بيت الله بمعنى قصدته ولا يخفى ان رأى بمعنى أبصر ليست من أفعال

حسبت التقى والجود خير تجارة
ورباحا اذا ما المرء أصبح ثاكلا

وخلت عمرا شاخصا

وقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات

وقول الشاعر ❊ زعمتني شيخا ولست بشيخ ❊

وقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقول الشاعر ❊ قد كنت أحجو أبا عمرو وأخا ثقة ❊

وقول الآخر ❊ فلا تعدد المولى شريكك في الغنى وقوله

❊ فهبني امرأ هالكا ❊

وقوله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا وقوله تعالى انهم ألفوا آباءهم ضالين وقولك دريت زيدا قائما

وقول الشاعر

تعلم شفاء النفس قهر عدوها

❊ واذا كانت ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف لم تتعد الا الى مفعول واحد نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته ورأيت زيدا بمعنى أبصرته وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها

القلوب فلم يشملها قوله أولا افعال القلوب وقد تستعمل وجد بمعنى حزن أو حقد فلا تتعدى بنفسها يقال وجد زيد اذا حزن أو حقد (النوع الثاني) من الافعال الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين (أفعال التصيير) سميت بذلك لدلالتها على تحويل الشيء من حالة الى حالة أخرى (نحو جعل ورد واتخذ وصير وهب) واتيانه بخوفي أولا للاشارة الى عدم انحصارها فيما ذكر واستفيد من ذكره جعل أنها تكون تارة قلبية وتارة تصييرية وأشار الى أمثلتها على الترتيب بقوله (قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعول أول وهباء مفعول ثان ومنثورا نعت هباء (وقال تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا) فالكاف مفعول أول والميم علامة الجمع وكفارا مفعول ثان (وقال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا) فابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (ونحو صيرت الطين خزفا) فالطين مفعول أول وخزفا مفعول ثان (وقالوا) في الدعاء (وهبني الله فداءك) أي صيرني وهو قليل فيما التكلم مفعول أول وفداءك مفعول ثان (واعلم ان لافعال هذا الباب ثلاثة أحكام الاول الاعمال وهو الاصل وهو واقع في الجميع) أي في جميع أفعال هذا الباب الجامد منها والمتصرف القلبي والتصييري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف كما سيأتي لكن قد يعرض الثالث منهما لكل فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم وان كان قاصرا كما أشار اليه الرضي وانما لم يكتف بقوله وهو الاصل لانه لا يلزم من اصالة الشيء للشيء وجوده له فجوز ان يمنع من ذلك مانع وان كان الاصل عدم وجود المانع الحكم (الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل) القلبي المتصرف عن العمل (بتوسطه) بين المبتدا والخبر (أو تأخره) عنهما (نحو زيد ظننت قائم) مثال لتوسطه ومنه قوله

* وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور * فوسط الفعل بين اللؤم والاراجيز وألغى لضعفه بالتوسط (و) نحو (زيد قائم ظننت) مثال لتأخره ومنه قوله

* هما سيدا نزعمان * فأخر الفعل عن المبتدا والخبر وألغى لضعفه بالتأخير (وهو) أي الالغاء (جائز) ان هو أمر اختياري راجع الى المتكلم فيجوز معه الاعمال (لا واجب) لان سببه لا يقتضي ذلك (والغاء) العامل (المتأخر) عنهما (أقوى من اعماله) لضعفه بالتأخير (والمتوسط بالعكس) فاعماله أقوى من الغائه لان العامل اللفظي أقوى من المعنوي وهذا ما جزم به في التوضيح وقيل الالغاء والاعمال مع التوسط على حد سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح وبه جزم في القطر واذا ألغي العامل كان ذكره كذكر الظرف في المعنى فقولك زيد ظننت قائم بمنزلة قولك زيد قائم في ظني كما أفاده الرضي وغيره (ولا يجوز الغاء العامل المتقدم) على معموليه على المشهور وان تقدم عليه شيء فلا يجوز مع تقدمه (نحو ظننت زيدا قائما) أن تقول في المثال ظننت زيد قائم برفعهما (خلافا للكوفيين)

والاخفش

الثاني افعال التصيير نحو جعل ورد واتخذ وصير وهب قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا وقال تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا وقال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ونحو صيرت الطين خزفا وقالوا وهبني الله فداءك (واعلم) ان لافعال هذا الباب ثلاثة أحكام الاول الاعمال وهو الاصل وهو واقع في الجميع الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره نحو زيد ظننت قائم وزيد قائم ظننت وهو جائز لا واجب والغاء المتأخر أقوى من اعماله والمتوسط بالعكس ولا يجوز الغاء العامل المتقدم نحو ظننت زيدا قائما خلافا للكوفيين

والا خفش فى اجازة ذلك استدلالا بنحو قوله ﴿ انى وجدت ملك الشمس الادب ﴾
وأجيب بان ذلك من التعليق على تقدير اضمار لام الابتداء أو من الاعمال على جعل
المفعول الاول ضمير الشأن محذوفا (الثالث التعليق) للعامل القلبى المتصرف (وهو
ابطال العمل) وجوبا (لفظا لا محلا بمجىء ماله صدر الكلام بعده) أى العامل (و)
ماله صدر الكلام (هو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم) فجملة زيد قائم فى محل
نصب معلق عنها العامل فى اللفظ بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها العامل
فمن حيث اللفظ روعى ماله الصدر ومن حيث المعنى روعى العامل فقيل انه عامل معنى
وتقديرا لان معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب
الجزأين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت
لزيد قائم وبكر اقاعدا (وما النافية) مطلقا (كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون)
وقولك علمت والله ما زيد قائم (ولا النافية) فى جواب القسم كما فى التوضيح والشذور
(نحو علمت) والله (لا زيد قائم ولا عمرو) مثلها ان النافية فى جواب القسم (نحو علمت
والله ان زيد قائم) لان لها حينئذ صدر الكلام لحلولها محل ادوات الصدر اذ الحروف
التى يتلقى بها القسم لها الصدر فجملة القسم وجوابه فى المثالين معلق عنها العامل
لفظا وهى فى محل نصب على المفعولية لعلمت (وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم
أم عمرو وكون أحد المفعولين) الاول أو الثانى (اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك)
أو مضافا الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت أبو من زيد وظاهر عبارته ان التعليق
بالاستفهام يجرى فى الظن وما رادفه قال الرضى ولم يسمع ذلك فيه والحاصل ان الفعل
القلبى فى هذه الامثلة يجب ابطال عمله بحسب اللفظ وابقاء عمله بحسب المعنى والجملة
بعده منصوبة المحل به كأنك قلت علمت أحدهما بعينه قائما أو علمت زيدا غير قائم
وعلمت زيدا قائما (فالتعليق) للعامل (واجب اذا وجد شئ من هذه) المعلقات
المتقدمة بخلاف الالغاء فانه جائز واعلم ان محل وجوب التعليق اذا كانت اداة
التعليق مقدمة على المفعولين معا أو كان المفعول الاول اسم استفهام أو مضافا اليه
كما تقدم فان كان الاستفهام فى الثانى نحو علمت زيدا أبو من هو فالتعليق جائز
لا واجب كما هو ظاهر عبارة المتن ويدل لذلك قول التسهيل ونصب مفعول نحو علمت
زيدا أبو من هو أولى من رفعه وبذلك صرح فى شرحه على كافيته وقال الرضى واذا
صدر المفعول الثانى بكلمة الاستفهام فالاولى أن لا يعلق فعل القلب عن المفعول
الاول نحو علمت زيدا أبو من هو انتهى ومنهم من منع تسمية ذلك تعليقا وبهذا جزم
الزمخشرى فى سورة الملك فقال فى قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا ان هذا لا يسمى
تعليقا وانما التعليق ان يقع بعد الفعل ما يسد مسد المفعولين معا انتهى والتعليق
مأخوذ من قولهم امرأة معلقة أى مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق لا مع الزوج

الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا بمجىء ماله صدر الكلام بعده وهو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم وما النافية نحو قوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ولا النافية نحو علمت لا زيد قائم ولا عمرو وان والله ان زيد قائم وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو وكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك فالتعليق واجب اذا وجد شئ من هذه

لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا هامل معنى وتقديرا قاله الرضى (ولا يدخل التعليق ولا الالغاء فى شئ من أفعال التصيير) لقوتها (ولا فى قلبى جامد) لعدم تصرفها (وهو اثنان هب وتعلم) بمعنى اعلم (فانهما ملازمان صيغة الامر وماعداهما من افعال الباب يتصرف) بمعنى انه (يأتى منه المضارع والامر وغيرهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (الا وهب من أفعال التصيير فانه ملازم لصيغة الماضى و) يثبت (لتصاريفهن ما) ثبت (لهن مما تقدم من الاحكام) فان كان الفعل قلبيا ثبت لمتصرفاته العمل فقط والالغاء والتعليق وان كان من أفعال التصيير ثبت لمتصرفاته العمل فقط (وتقدمت بعض أمثلة) المضارع من (ذلك) ومثال اعمال المصدر نحو أعجبنى ظنك زيدا عالما واسم الفاعل نحو أناظان زيدا عالما ومثال الالغاء نحو زيد أظن قائم وزيد قائم أناظان والتعليق نحو أناظان ما زيد قائم وأعجبنى ظنك ما زيد قائم (ويجوز حذف المفعولين لافعال القلوب بالاجماع (أو احدهما) الاول أو الثانى عند الجمهور ولكنه قليل وكان ينبغى أن لا يحذف لان المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما هو المفعول به فى الحقيقة لان معنى ظننت زيدا قائما ظننت قيام زيد فحذف أحدهما كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة (لدليل) يدل على حذفهما أو حذف احدهما فمن حذفهما (نحو أين شركائى الذين كنتم تزعمون) فحذف مفعولى تزعمون لدليل ما قبلهما عليهما (أى تزعمونهم شركائى) ومن حذف الاول نحو ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم أى بخلهم هو خيرا لهم (و) من حذف الثانى ما (اذا قيل لك من ظننته قائما فتقول) فى جوابه (ظننت زيدا) تقديره (أى ظننت زيدا قائما) فحذف قائما لدلالة السؤال عليه وأما حذفهما او احدهما لغير دليل فلا يجوز لعدم الفائدة حينئذ (وعد صاحب الآجرومية من هذه الافعال) الناصبة للمبتدا والخبر (سمعت) اذا دخل على ما لا يسمع (تبعا للاخفش ومن وافقه) قال أبو حيان (ولا بد ان يكون مفعولها الثانى جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا) لان سمعته يخرج اذ الخروج لا يسمع فزيدا مفعول اول وجملة يقول كذا فى محل نصب على انها مفعول ثان (و) مثله (قوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم) وبهذه الآية احتج الاخفش ولا حجة فيها كما ستعرفه فان دخلت على ما يسمع تعدت الى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القرآن (ومذهب الجمهور انها) لا تنصب مفعولين بل هى (فعل متعد الى واحد) لانها من أفعال الحواس وهى لا تتعدى الا الى واحد (فان كان) ذلك الواحد (معرفة كالمثال الاول فالجملة التى بعده) وهى تقول فى محل نصب على انها (حال) من المفعول لان الجمل بعد المعارف احوال (وان كان نكرة كما فى الآية) التى احتج بها الاخفش (فالجملة) التى بعده وهى يذكرهم فى محل نصب على انها (صفة) لان

ولا يدخل التعليق ولا الالغاء فى شئ من أفعال التصيير ولا فى قلبى جامد وهو اثنان هب وتعلم فانهما ملازمان صيغة الامر وماعداهما من افعال الباب يتصرف يأتى منه المضارع والامر وغيرهما الا وهب من افعال التصيير فانه ملازم لصيغة الماضى وتصاريفهن ما لهن مما تقدم من الاحكام وتقدمت بعض أمثلة ذلك ويجوز حذف المفعولين او احدهما لدليل نحو أين شركائى الذين كنتم تزعمون أى تزعمونهم شركائى واذا قيل لك من ظننته قائما فتقول ظننت زيدا اى ظننت زيدا قائما وعد صاحب الآجرومية من هذه الافعال سمعت تبعا للاخفش ومن وافقه ولا بد ان يكون مفعولها الثانى جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا وقوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم ومذهب الجمهور انها فعل معتد الى واحد فان كان معرفة كالمثال الاول فالجملة التى بعده حال وان كان نكرة كما فى الآية فالجملة صفة

الجمل بعد النكرات صفات (والله أعلم) ولما فرغ من مرفوعات الاسماء شرع في منصوباتها فقال

﴿باب المنصوبات من الاسماء﴾

المنصوبات جمع منصوب لما مر وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الفتحة والكسرة والالف والياء (المنصوبات) من الاسماء بالاستقراء (خمسة عشر) منصوبا (وهي) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (ومنه) الاسم (المنادى) بجميع أقسامه نحو يا عبد الله (كما سيأتي بيانه) في محله (و) ثانيها (المصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى المفعول المطلق) لعدم تقييده بحرف نحو ضربت ضربا (و) ثالثها (ظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو اعتكفت امامك (و) كل منهما (يسمى مفعولا فيه) لوقوع الفعل فيه (و) رابعها (المفعول لاجله) نحو قمت اجلالا لك (و) خامسها (المفعول معه) نحو سرت والنيل (و) سادسها (المشبه بالمفعول به) نحو زيد حسن وجهه بالنصب (و) سابعها (الحال) نحو جاء الامير راكبا (و) ثامنها (التمييز) في بعض أحواله نحو طاب محمد نفسا (و) تاسعها (المستثنى) في بعض أحواله أيضا نحو شربوا منه الا قليلا (و) عاشرها (خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (و) حادي عشرها (خبر الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائما (و) ثاني عشرها (خبر افعال المقاربة) نحو كاد زيد يقوم (و) ثالث عشرها (اسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (و) رابع عشرها (اسم لا التي لنفي الجنس) نصا نحو لا صاحب علم مقوت وقد تقدم الكلام على خبر كان وما بعدها في المرفوعات (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم) ايضا في المرفوعات أن التابع للمرفوع كذلك ولم يذكر مفعولي ظن واخواتها لاندراجهما في المفعول به كالمنادى ولها أبواب تذكر فيها تفاصيلها وقد شرع في ذلك على الترتيب المذكور فقال

﴿باب المفعول به﴾

أي الذي فعل به فعل والفاعل خمسة وبدأ بها لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها وبدأ منها بالمفعول به لانه أحوج الى الاعراب لالتباسه بالفاعل ولانه أكثر استعمالا (وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل) أي فعل الفاعل (نحو ضربت زيدا) فزيدا مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسي كما في هذين المثالين لعدم جريانه فيما مثل به من نحو (واتقوا الله و) نحو (يقيمون الصلاة) بل الوقوع المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء من غير واسطة

والله اعلم

﴿باب المنصوبات من الاسماء﴾

المنصوبات خمسة عشر وهي المفعول به ومنه المنادى كما سيأتي بيانه والمصدر ويسمى المفعول المطلق وظرف الزمان وظرف المكان ويسمى مفعولا فيه والمفعول لاجله والمفعول معه والمشبه بالمفعول به والحال والتمييز والمستثنى وخبر كان واخواتها وخبر الحروف المشبهة بليس وخبر افعال المقاربة واسم ان واخواتها واسم لا التي لنفي الجنس والتابع للمنصوب وهو اربعة أشياء كما تقدم

﴿باب المفعول به﴾

وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل نحو ضربت زيدا وركبت الفرس والله اعلم

واتقوا الله عز وجل ويقيمون الصلاة

حرف جر بحيث لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشئ سواء نسب اليه الفعل بطريق الاثبات كما مثل أو بطريق النفي نحو لم أضرب زيدا وعلامة المفعول به ان يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ فعله (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما ان الفاعل كذلك (فالظاهر ما تقدم ذكره) من الامثلة (والمضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله لا يستقل بنفسه وهو اثنا عشر ضميرا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب (نحو) الياء من (أكرمني) للمتكلم وحده (واخواته) وهي أكرمنا للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه وأكرمك بفتح الكاف للمذكر المخاطب وأكرمك بكسرها للمؤنثة المخاطبة وأكرمكما للمثنى المخاطب مطلقا وأكرمكم لجمع المذكر المخاطب وأكرمكن لجمع المؤنث المخاطب وأكرمه للمذكر الغائب وأكرمها للمؤنثة الغائبة وأكرمهما للمثنى الغائب مطلقا وأكرمهم لجمع المذكر الغائب وأكرمهن لجمع المؤنث الغائب (و) ثانيهما (منفصل) يستقل بنفسه وهو أيضا اثنا عشر ضميرا على ما تقدم (نحو اياي أكرمت (وأخواته) من ايانا اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن (وقد تقدم ذلك) جميعه (في فصل المضمر) وبيان المتصل والمنفصل منه (والاصل فيه) أي في المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بان يذكر بعده لكونه فضلة (نحو وورث سليمان داود وقد يتقدم على الفاعل) بان يتوسط بينه وبين الفعل اما (جوازا نحو ضرب سعدى موسى و) اما (وجوبا نحو زان الشجر نوره وقد يتقدم على الفعل والفاعل) جميعا جوازا ووجوبا نحو فريقا هدى وأياما تدعوا (كما تقدم) جميع ذلك (في باب الفاعل) وذكره هنا زيادة ايضاح ويجوز ادخال اللام عليه عند تقدمه نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والذين هم لربهم يرهبون وتسمى هذه اللام مقوية لانها قوت العامل حتى وصل الى المفعول المتقدم لانه بتقدمه عليه ضعف عن الوصول اليه وانما جاز تقديم المفعول على الفعل ولم يجز تقديم الفاعل عليه لان الفاعل مرفوع فلو قدم اشتبه بالمبتدا بخلاف المفعول لان اعرابه النصب فلو انتفى الاعراب منه لفظا امتنع تقدمه على الفعل أيضا والناصب للمفعول به اما فعل متعد كما تقدم أو وصفه نحو ان الله بالغ أمره أو مصدره نحو ولولا دفع الله الناس أو اسم فعله نحو عليكم أنفسكم والاصل في ناصبه أن يكون مذكورا وقد يضمر كما أشار اليه بقوله (ومنه) أي من المفعول به (ما أضمر) أي قدر (عامله) لقيام قرينة تدل عليه (جوازا نحو) واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم (قالوا خيرا) أي أنزل خيرا (ووجوبا في) سبعة (مواضع) ذكر (منها) هنا موضعين أحدهما (باب الاشتغال) أي اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقته ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بالعمل في) محل (ضمير الاسم السابق أو) بالعمل في اسم (ملابسه) أي الضمير (عن العمل) لفظا أو محلا (في الاسم السابق) لولا اشتغاله بذلك لعمل فيه (نحو زيدا اضربه) مثال لما اشتغل

وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر ما تقدم ذكره والمضمر قسمان متصل نحو أكرمني واخواته ومنفصل نحو اياي واخواته وقد تقدم ذلك في فصل المضمر والاصل فيه ان يتأخر عن الفاعل نحو وورث سليمان داود وقد يتقدم على الفاعل جوازا نحو ضرب سعدى موسى ووجوبا نحو زان الشجر نوره وقد يتقدم على الفعل والفاعل كما تقدم في باب الفاعل ومنه ما أضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا ووجوبا في مواضع منها باب الاشتغال وحقيقته ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل او وصف مشتغل بالعمل في ضمير الاسم السابق او في ملابسه عن العمل في الاسم السابق نحو زيدا اضربه

وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا وزيدا ضربت غلامه وقوله تعالى وكل انسان ألزمناه طائره في عنقه فالنصب في ذلك كله بمحذوف وجوبا يفسره مابعده والتقدير اضرب زيدا اضربه وأنا ضارب زيدا أنا ضاربه وأهنت زيدا ضربت غلامه وألزمنا كل انسان ألزمناه ومنها المنادى نحو يا عبد الله فان أصله أدعو عبد الله فحذف الفعل وأنيب يا عنه والمنادى خمسة أنواع المفرد العلم والنكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه بالمضاف فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على ما يرفعان به في حالة الاعراب فيبنيان على الضم ان كانا مفردين نحو يا زيد ويا رجل أو جمع تكسير نحو يا زيود ويا رجال أو جمع مؤنث سالما نحو يا مسلمات أو مركبا مزجيا نحو يا معديكرب ويبنيان على الالف في التثنية نحو يا زيدان ويا رجلان وعلى الواو في الجمع نحو يا زيدون

فيه الفعل بضمير الاسم السابق (وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا) مثال لما اشتغل فيه الوصف بالضمير وقوله الآن أو غدا للاشارة الى أن شرط الوصف أن يكون عاملا ولا بد مع ذلك أن يكون صالحا للعمل فيما قبله فخرج عن ذلك نحو زيدا أنت ضاربه أمس لانه غير عامل وزيدا أنا الضاربه لان الصلة لا تعمل فيما قبلها (وزيدا ضربت غلامه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس ولم يذكر مثالا لما اشتغل فيه الوصف بالملابس (و) من الاول (قوله تعالى وكل انسان ألزمناه طائره في عنقه فالنصب في ذلك كله) يعني ان الاسم في جميع الامثلة المذكورة منصوب (بمحذوف) أي بعامل محذوف فعلا كان أو وصفا (وجوبا) لا يجوز اظهاره مماثل للمذكور معنى أو مستلزم له (يفسره مابعده) فلا يجمع بينهما لامتناع الجمع بين المفسر والمفسر (والتقدير) في المثال الاول (اضرب زيدا اضربه و) في الثاني (أنا ضارب زيدا أنا ضاربه و) في الثالث (أهنت زيدا ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة صاحبه عرفا (و) في الرابع (ألزمنا كل انسان ألزمناه) والجملة المفسرة في الامثلة كلها لا محل لها من الاعراب وأشار الى الموضع الثاني بقوله (ومنها) أي من المواضع التي أضمر عاملها وجوبا (المنادى) بجميع أنواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا لكن انما يظهر نصبه اذا كان مضافا أو شبيها به (نحو يا عبد الله) ويا طالعا جبلا وأشار الى بيان كونه مفعولا بقوله (فان أصله أدعو عبد الله فحذف الفعل وأنيب يا عنه) أي وعوض حرف النداء عنه للتخفيف وليدل على الانشاء فان الفعل وان أريد به هنا الانشاء لكنه يوهم الاخبار بناء على اصله وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه وقد افهمت عبارته كغيره ان يا عبد الله جملة وأن المنادى ليس أحد جزأيها (والمنادى خمسة أنواع المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقا على النداء (والنكرة المقصودة) وهي ما عرض تعريفها في النداء بان قصد بها معين (والنكرة غير المقصودة) بالذات وانما المقصود واحد من افرادها (والمضاف) الى غيره (والمشبه بالمضاف) وقد اشار الى بيان حكمها بقوله (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على ما يرفعان به في حالة الاعراب) هو أولى من قول الاصل فيبنيان على الضم (فيبنيان على الضم) لفظا أو تقديرا (ان كانا مفردين نحو يا زيد ويا رجل) لمعين ويا موسى (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (نحو يا زيود ويا رجال) ويا هنود ويا أساري (أو جمع مؤنث سالما نحو يا مسلمات أو مركبا) تركيبا (مزجيا نحو يا معديكرب) ويا سيبويه أو اسناديا مسمى به نحو يا طاب الزمان (ويبنيان على الالف في التثنية) أي في المثنى نيابة عن الضمة (نحو يا زيدان ويا رجلان) مرادا بهما معين (وعلى الواو في الجمع) المذكر السالم نيابة عن الضمة أيضا (نحو يا زيدون) مرادا به معين أيضا وانما بني المفرد المعرفة مع ان أصله الاعراب لمشابهته الكاف

يارجلا خذ بيدى والمضاف نحو يا عبد الله والمشبه بالمضاف نحو يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رحيما بالعباد وتقدم فى باب لا التى لنفى الجنس بيان المشبه بالمضاف وبيان المراد بالمفرد فى هذا الباب والله أعلم

﴿فصل﴾ اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات احداها حذف الياء والاجتزاء بالكسرة نحو يا عباد ويا قوم وهى الاكثر الثانية اثبات الياء ساكنة نحو يا عبادى الثالثة اثبات الياء مفتوحة نحو يا عبادى الذين أسرفوا الرابعة قلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا نحو يا حسرتا الخامسة حذف الالف والاجتزاء بالفتحة نحو يا غلام السادسة حذف الالف وضم الحرف الذى كان مكسورا كقول بعضهم يا أم لا تفعلى بضم الميم وقرئ رب السجن بضم الباء وهى ضعيفة

فى أدعوك فى الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب وهذه الكاف كالكاف ذلك لفظا ومعنى وبنى على الحركة ليعلم ان له أصلا فى الاعراب وكانت ضمة ايثارا له بأقوى الحركات اذا كان معربا فى الاصل واذا اضطر الى تنوينه جاز أن ينوّن مضموما ومنصوبا واذا وصف ابن مضاف لعلم نحو يا زيد بن سعد جاز لك ضمه وفتحه واعلم ان أكثر النحاة على ان العلم اذا نودى ينكر ثم يعرف كما اذا أضيف لئلا يجتمع تعريفان فى يا زيد وهو ممتنع بدليل امتناع يا الرجل وذهب آخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء والممتنع انما هو اجتماع أداتى تعريف وأيد هذا بجواز يا هذا ويا عبد الله ويا أيها الذى لا يقبل التنكير (والثلاثة الباقية منصوبة) لفظا (لا غير) لقصورها عن المفرد المعرفة فى الشبه بالكاف الاسمية (وهى النكرة غير المقصودة كقول الاعمى) وفى معناه الغريق (يا رجلا خذ بيدى والمضاف) سواء كانت الاضافة محضة (نحو يا عبد الله) أم لا نحو يا حسن الوجه (والمشبه بالمضاف) فى توقف معناه على شئ كتوقف المضاف على المضاف اليه سواء كان الشئ مرفوعا (نحو يا حسنا وجهه) أم منصوبا نحو يا ضاربا زيدا (ويا طالعا جبلا) أم مجرورا نحو يا خيرا من زيد (ويا رحيما بالعباد) قد (تقدم فى باب لا التى لنفى الجنس بيان المشبه بالمضاف) وهو انه ما لا يتم معناه الا بانضمام أمر آخر (و) قد تقدم أيضا (بيان المراد بالمفرد فى هذا الباب) وهو انه ما لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل فيه المركب المزجى والمثنى والمجموع كما تقدم (والله أعلم)

﴿فصل﴾ اذا كان المنادى) الصحيح الآخر (مضافا الى ياء المتكلم) اضافة محضة (جاز) لك (فيه ست لغات) لكثرة استعماله وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف (احداها حذف الياء والاجتزاء) أى الاكتفاء (بالكسرة) الدالة عليها (نحو يا عباد) فاتقون (ويا قوم) ان كان كبر عليكم مقامى (وهى) الافصح و (الاكثر) فى كلامهم (الثانية اثبات الياء ساكنة نحو يا عبادى) لا خوف عليكم وهى تلى الاولى (الثالثة اثبات الياء مفتوحة نحو يا عبادى الذين أسرفوا) وهذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظا للفتحة فيقال يا عبادية وهذه اللغة تلى ما قبلها ثم تليها (الرابعة) وهى (قلب الكسرة) التى تلى الياء (فتحة وقلب الياء) أى ثم قلبها (ألفا) للخفة (نحو يا حسرتا) على ما فرطت ثم تليها (الخامسة) وهى (حذف الالف والاجتزاء بالفتحة) قبل عليها (نحو يا غلام) وهذا وان كان وارد الكنه شاذ (السادسة حذف الالف وضم الحرف الذى كان مكسورا) كالمنادى المفرد اكتفاء عن الاضافة بنيتها وانما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى الا مضافا وحملا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعلى بضم الميم) حكاه يونس (وقرئ رب السجن بضم الباء وهى ضعيفة) جدا فان كان المنادى المضاف الى الياء معتلا نحو يا فتاى ويا قاضى فليس فيه الا لغة واحدة وهى اثبات الياء مفتوحة أو صحيح الآخر لكن اضافته غير محضة نحو يا مكرمى

وياضاربي فليس فيه الا لغتان اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة (فان كان المنادى المضاف الى الياء أبا أو أما جاز) لك (فيه مع هذه اللغات) الست (أربع لغات أخر احداها ابدال الياء تاء مكسورة) عوضا عن الياء وكسرت لمناسبة الياء وهو الاكثر (نحو يا أبت ويا أمت) بكسر التاء (وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في يا أبت الثانية فتح التاء) للخفة (وبها قرأ ابن عامر الثالثة) الجمع بين التاء والالف فيقال (يا أبتا بالتاء والالف) جمعا بين العوضين (وبها قرئ شاذا) واذا وقف على ذلك جيء بهاء الوقف فيقال يا أبتاه (الرابعة) الجمع بين التاء وياء المتكلم فيقال (يا أبتي) ويا أمتي (بالياء) جمعا بين العوض والمعوض وهما لا يكادان يجتمعان (واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء) الدالة على المتكلم (مثل يا غلام غلامي لم يجز فيه الا اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى (الا اذا كان ابن عم أو ابن أم) أو بنت عم أو بنت أم (فيجوز فيها أربع لغات) لكثرة استعمالها في النداء خصوصا بالتخفيف أحداها وثانيتها (حذف الياء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم وفتحها وبهما قرئ في السبعة في قوله تعالى) قال (يا ابن أم و) ثالثتها (اثبات الياء كقول الشاعر

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي) ﴿ أنت خلفتني لدهر شديد

(و) رابعتها (قلب الياء ألفا كقوله

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي) ﴿ فليس يخلو منك يوما مضجعي

واثبات الياء وكذا الالف المنقلبة عنها شاذ وفي التوضيح وغيره ولا يكادون يثبتون الياء ولا الالف الا في الضرورة

﴿باب المفعول المطلق﴾

أي الذي لم يقيد بالجار لصحة اطلاق المفعول عليه من غير تقييد بصلة تضم اليه بخلاف بقية المفاعيل اذ لا يصح اطلاق ذلك عليها الا بعد تقييدها بان يقال مفعول به وله وفيه ومعه (وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله) ان لم يزد مدلوله على مدلول عامله وانما يؤكد عامله اذا كان مصدرا والا فالمصدر المفهوم منه (أو المبين لنوعه) بان دل على هيئة صورة الفعل (أو عدده) بان دل على مرات صدور الفعل فهو ثلاثة أقسام (فالمؤكد لعامله) نحو أعجبني ضربك زيدا ضربا وأما (نحو وكلم الله موسى تكليما وقولك ضربت ضربا) فالمفعول المطلق مؤكد لمضمون عامله لا لنفسه وهذا لا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق لان مدلوله معنى واحد والتثنية والجمع يقتضيان التعدد ولانه بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (والمبين لنوع عامله) اما باضافة (نحو فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر) أو صفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا أو مع حذفه نحو ان اعمل صالحا أي عملا صالحا (وقولك ضربت زيدا اضرب الامير) أي ضربا

أحداها ابدال الياء تاء مكسورة نحو يا أبت ويا أمت وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في يا أبت الثانية فتح الياء وبها قرأ ابن عامر الثالثة يا أبتا بالتاء والالف وبها قرئ شاذا الرابعة يا أبتي بالياء واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء مثل يا غلام غلامي لم يجز فيه الا اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة الا اذا كان ابن عم أو ابن أم فيجوز فيها أربع لغات حذف الياء مع كسر الميم وفتحها وبهما قرئ في السبعة في قوله قوله تعالى يا ابن أم واثبات الياء كقول الشاعر ﴿ يا ابن أمي ويا شقيق نفسي وقلب الياء ألفا كقوله ﴿ يا ابنة عما لا تلومي واهجعي

(باب المفعول المطلق)

وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده فالمؤكد لعامله نحو وكلم الله موسى تكليما وقولك ضربت ضربا والمبين لنوع عامله نحو فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وقولك ضربت زيدا اضرب الامير